



البنك
الأوروبي
للاستثمار



الجوار الجنوبي وصندوق
الدعم التابع لبرنامج
التسهيلات الأوروبية
المتوسطة للاستثمار والشراكة
التقرير السنوي للعام

2015



الفهرس

2	كلمة نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار	
4	الجوار الجنوبي	
4	التطورات السياسية وتطورات الاقتصاد الكلي	
5	نشاطات تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في العام 2015	
7	التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى	
8	صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	
8	موافقات الصندوق ما بين العامين 2005 و2015	
10	تصريحات الجهات المانحة	
12	توقعات تمويل الصندوق	
14	العام 2015 في لمحة	
15	عمليات الصندوق الموافق عليها في العام 2015	
15	عمليات الصندوق المنجزة في العام 2015	
16	النافذة الهادفة لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	
16	برنامج الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يدعم العمل البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
17	محفظه الاستثمار في الأثر	
18	الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل	
20	برامج بناء القدرات في صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	
24	النشاطات العامة في العام 2015	
28	التطلع قدامًا	
30	الملحقات المرتبطة بالصندوق	
30	الملحق 1. عمليات الصندوق الموافق عليها حتى 31/12/2015	
34	الملحق 2. العمليات الموافق عليها في العام 2015	
38	الملحق 3. العمليات المنفذة في العام 2015	
45	الملحق 4. الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مجموع خطوط المشاريع القائمة	
46	الملحق 5. القوائم المالية المختصرة	

كلمة نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار



توسيع نطاق تأثير المناخ على أنشطة إقراض البنك الأوروبي للاستثمار وتعزيزها.

يتجلى هدف البنك الأوروبي للاستثمار بشكل عام في تحسين حياة الناس في المنطقة من خلال دعم البيئة والبنية التحتية والابتكار والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، من هنا فإن صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة بشكل أداة هامة لتحقيق هذا الطموح العالي. لقد استفاد عدد من مشاريع البنية التحتية التي يديرها البنك والضرورية للنمو الاقتصادي من دعم صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة في خلال العام 2015، على وجه الخصوص المساعدة التقنية الضرورية جدًا لإعداد المشاريع وتنفيذها.

إضافة إلى ذلك، تلعب الجهات المانحة للصندوق دورًا هامًا في مساعدة البنك على تحقيق أهدافه، كما أن البنك يدرس الآن إمكانية استخدام عمليات دمج المنح وتقديم المشورة كدعامة أساسية لنموذج أعماله.

لقد شهد العام 2015 أزمة اللاجئين، والتي ستؤثر إلى حد كبير على عملنا في المستقبل. هذه الأزمة لها تأثير واسع النطاق في أوروبا، ولكن الآثار بالغة الخطورة في سوريا والدول المجاورة. بالتالي، يعتزم البنك لعب دور نشط في المساهمة في استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين داخل أوروبا وخارجها.

إن وجودنا الراسخ في منطقة الجوار الجنوبي، مع سجل حافل بدعم الاستثمار في البنية التحتية العامة وتنمية القطاع الخاص، كلها عوامل يمكن أن تشكل قيمة مضافة في هذا الوقت الذي يشهد تحديات اقتصادية متعددة. يوفر صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة إطارًا مثبّتًا يمكن لالبنك الأوروبي للاستثمار والجهات المانحة أن تتعاون من خلاله بشكل فعال بما يصب في مصلحة المنطقة.

نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار
رومان إسكلانو



استمر البنك الأوروبي للاستثمار في العام 2015 في كونه الممول الرائد في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. إذ تم التوقيع على اثنتي عشر عملية إقراض جديدة تبلغ قيمتها أكثر من 1.4 مليار يورو، مع التركيز على هدفين عامين منصوص عليهما في توكيل الإقراض الخارجي 2014-2020: تطوير البنية التحتية والقطاع الخاص.

وبغض النظر عن المستوى العالي تقليديًا للاستثمار في البنية التحتية، تميّز هذا العام بزيادة دعم القطاع الخاص، الذي سيتجلى في سياق مفاوضات اتفاق شامل وعميق الرؤيا للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة.

هذا ويبقى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه هدفًا هامًا على جدول أعمال البنك الأوروبي للاستثمار، ذلك نظرًا إلى التزام البنك بزيادة حصته من العمل المناخي من 25 في المئة إلى 35 في المئة من إجمالي محفظة قروضه للعمليات خارج الاتحاد الأوروبي بحلول العام 2020. وفي هذا السياق، وصلت موارد صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة من خلال الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي أنشأت حديثًا وسمحت بتطوير أنشطة إضافية للمساعدة في



التطورات

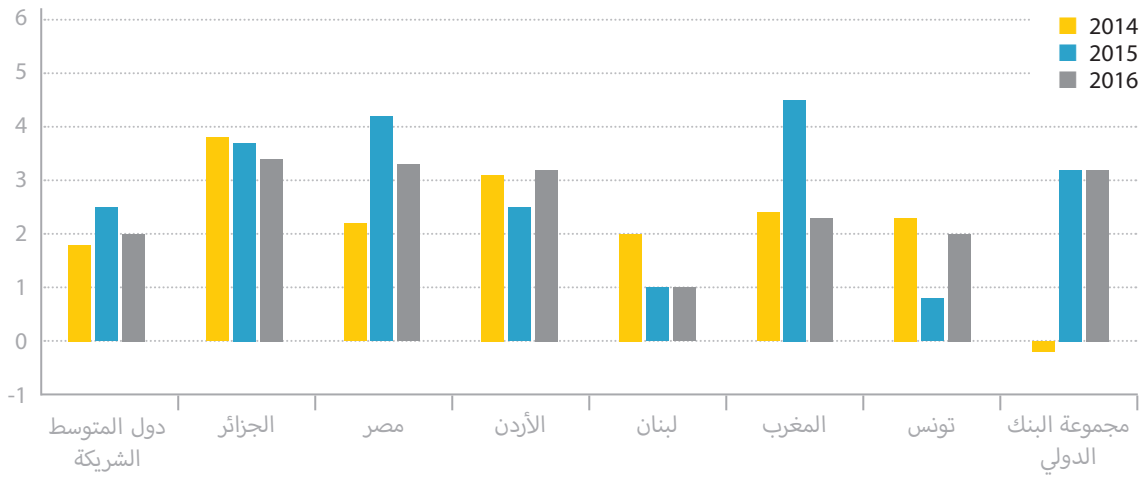
السياسية وتطورات الاقتصاد الكلي

كان العام 2015 مليئاً بالتحديات بشكل خاص في الجوار الجنوبي، على وجه التحديد في سياق استمرار الصراع وعدم الاستقرار في سوريا، وهي عوامل ذات تأثير مباشر على البلدان المجاورة وتساهم في تدفقات كبيرة من المهاجرين إلى جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

وليبيبا التأثير سلبيًا على النشاط الاقتصادي في البلدان المجاورة. ففي حين أن عمليات إصلاح بيئة الأعمال، بما في ذلك الإطار التنظيمي وحماية المستثمرين، تعزز ثقة الشركات والمستهلكين، بيد أنه لا بد من إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية لرفع النمو المحتمل إلى مستويات يكون لها تأثير دائم على البطالة.

في العام 2015، نمت اقتصادات منطقة البحر الأبيض المتوسط بنسبة 2.5 في المئة في المتوسط، وهي نسبة أعلى بقليل من النسبة المسجلة في العام 2014. وقد تم دعم النشاط الاقتصادي عن طريق تحسين الثقة في الأعمال التجارية، وارتفاع الطلب من قبل الشركاء التجاريين، وانخفاض أسعار النفط. فانخفاض أسعار النفط تقلل أيضًا من الضغط على الحسابات والميزانيات الحالية. لكن في الوقت عينه، واصلت الآثار غير المباشرة للأزمة في سوريا

النمو الاقتصادي



نتيجة لذلك انخفض النمو الاقتصادي إلى 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. من جهةها، شهدت الجزائر نموًا قويًا وحقيقيًا في الناتج المحلي الإجمالي الذي يقوم على الأسعار الثابتة، ويخفي الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي الشكلي الناتج عن انخفاض أسعار النفط.

سجل المغرب أعلى نسبة نمو في العام 2015 والتي بلغت 4.9 في المئة، مما يعكس انتعاشًا قويًا في الإنتاج الزراعي ونموًا معتدلًا في التصنيع. أما في مصر، فقد تسارع النمو الاقتصادي على خلفية الحد من عدم الاستقرار السياسي. هذا ولا تزال الآثار غير المباشرة للأزمة السورية تزعزع الأداء الاقتصادي في لبنان والأردن. وفي تونس، أدت الهجمات الإرهابية إلى تباطؤ حاد في قطاع السياحة الذي يمثل 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

نشاطات تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في العام 2015

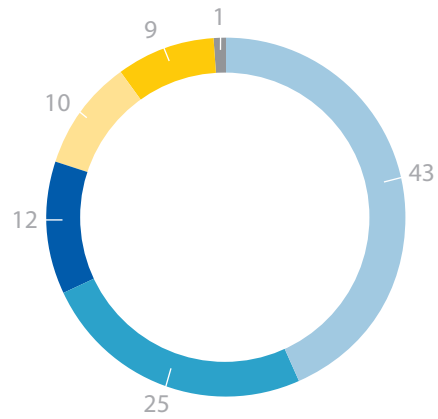
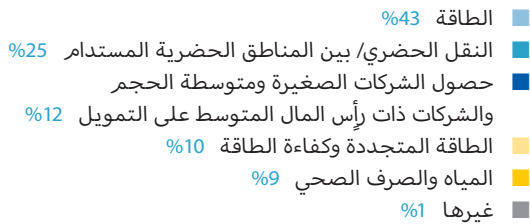
يُتبع البنك الأوروبي للاستثمار استراتيجية تقوم على ثلاثة أسس عند العمل داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه: الإقراض، والاختلاط، وتقديم المشورة.

الإقراض

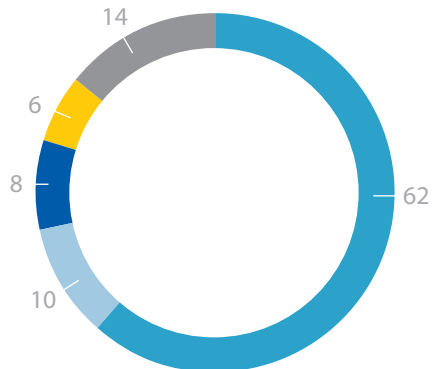
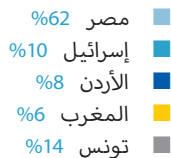
لقد تم التوقيع على 12 عملية جديدة، نصفها (والتي تمثل نحو 25 في المئة من إجمالي القروض) في القطاع الخاص، بما في ذلك خطوط ائتمان لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر والمغرب وتونس. وعلى الرغم من كونه محدوداً نسبياً في الحجم، إلا أن قرض البنك بقيمة 10 مليون يورو إلى شركة «أوروباك» الإسبانية التي تستثمر في المغرب، يستحق اهتماماً خاصاً لأنه يحقق هدفاً إضافياً من أهداف البنك الأوروبي للاستثمار للعام وهو: تعزيز الدعم الذي يقدمه البنك لتنمية القطاع الخاص من خلال الإقراض المباشر لأكبر الشركات.

في العام 2015، تم إقراض ما مجموعه 1.4 مليار يورو لبلدان الجوار الجنوبي خارج الاتحاد الأوروبي. إذ يعتزم البنك الأوروبي للاستثمار الحفاظ على دوره كواحد من الممولين الرائدة في المنطقة مع التركيز على مجالين جوهريين للنشاطات: تمويل البنية التحتية ودعم القطاع الخاص.

القروض التي تم توقيعها في العام 2015
(التوزيع بالنسبة المئوية وفق القطاع الرئيسي)



القروض التي تم توقيعها في العام 2015
(التوزيع بالنسبة المئوية وفق البلد)



ومن الإنجازات الهامة الأخرى التي تحققت في العام 2015، هي **دعم 50 في المئة من العمليات التي تم توقيعها في المنطقة للعمل المناخي**، ولا سيما في قطاعي الطاقة والنقل، فيما توزع الباقي على من قطاع المياه وخطوط الائتمان.

الدمج

واصل البنك سعيه للحصول على منح تمويل تكميلية لعمليات الإقراض الخاصة به، وذلك أيضًا من خلال دمج قروضه بشكل نشط مع دعم من آلية تمويل استثمار الجوار الممولة من الاتحاد الأوروبي.

في العام 2015، تم التعهد بتمويل المنح لعمليتين من عمليات البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة **42 مليون يورو** لدعم قطاع البيئة/ الصرف الصحي في مصر والقطاع الخاص في منطقة الجوار الجنوبي، ومبلغ **37 مليون يورو** إضافي لعمليتين إضافيتين يشارك البنك الأوروبي للاستثمار في تمويلهما بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (مشروع لدعم تنمية الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم في مصر والأردن والمغرب وتونس) والوكالة الفرنسية للتنمية (مشروع خاص بقطاع الطاقة/ البيئة في تونس). وقد شملت هذه العمليات منح استثمار، وتخصيص رأس المال للمخاطر، فضلاً عن نشاطات المساعدة التقنية.

من بين الموافقتين اللتين تم الحصول عليهما من آلية تمويل استثمار الجوار بقيادة البنك الأوروبي للاستثمار، المرحلة الثانية من **الآلية الجديدة لرأس مال المخاطر للجوار الجنوبي** من البنك الأوروبي للاستثمار. في البداية سيتم تمويل الآلية بقيمة إجمالية تبلغ 142.5 مليون يورو، والتي سوف تساهم المفوضية الأوروبية بـ 50 مليون يورو منها (47.5 مليون يورو) وللأدوات المالية 2.5 مليون يورو للدعم التقني). هذا وتهدف هذه الآلية إلى تجميع الموارد العامة والخاصة لتمويل الأسهم الخاصة وصناديق رأس المال الاستثماري ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وذلك بهدف توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية في الجوار الجنوبي.

تقديم المشورة

دعم قطاع البنية التحتية: تشكل الخدمات الاستشارية في منطقة الجوار جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك الأوروبي للاستثمار لدعم البنية التحتية، وإشراك البنك مع البلدان الشريكة في عدد من النشاطات، من الحوار التحضيري للسياسات ودعم جداول أعمال الإصلاح، وصولاً إلى بناء القدرات وإعداد المشاريع وتنفيذها. ففي الجوار الجنوبي، واصل البنك الأوروبي للاستثمار تنفيذ ثلاثة إجراءات استشارية ممولة من الاتحاد الأوروبي، يركز الإجراء الأول على قطاع النقل (البرنامج الاستشاري لقطاع النقل في الجوار الجنوبي)، والثاني على قطاع المياه (برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة للبحر الأبيض المتوسط) والثالث على الشراكات بين القطاعين العام والخاص (إعداد مشروع شراكة

بين القطاعين العام والخاص في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه).

كفاءة البيئة/ الموارد: يشكل الجوار الجنوبي منطقة من المناطق الأكثر تضرراً من تغير المناخ، وهو الآن يستفيد من 19.2 مليون يورو (15 مليون جنيه استرليني) للأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو مبلغ مقدم من المملكة المتحدة إلى صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة. في خلال الفترة الممتدة ما بين العامين 2015 و2018، من المتوقع أن تحسن الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بيئة التمكين في ما يتعلق بالاستثمارات المناخية في مختلف المؤسسات العامة والخاصة في دول الجوار الجنوبي. إذ إن المساعدة التقنية التي خططت لها الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستدعم عملية تعمير الاعتبارات المناخية في عملياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الحصول على التمويل: في منطقة الجوار الجنوبي، واصل البنك الأوروبي للاستثمار دعم المبادرات على شكل برنامج القائمة على وصول الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى سياق التمويل، مع تقديم التمويل في الغالب عن طريق صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة والصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل. وهي تشمل: (أ) دعم قطاع التمويل الأصغر، والذي يشجع على تطوير قطاع التمويل الأصغر التونسي من خلال مجموعة شاملة من الخدمات الاستشارية التقنية؛ (ب) برنامج نمو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن، والذي يدعم الشركات المبتكرة الناشئة المحلية والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تدفق الصفقات من مؤسسات التمويل وصناديق الاستثمار. (ج) العمليات المصرفية الإلكترونية، وهي مبادرة للمتابعة تقوم على دراسة سابقة أجراها صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة حول الخدمات المالية الإلكترونية في المنطقة، ما يعزز الدمج المالي عن طريق الخدمات المالية الإلكترونية في الجوار الجنوبي من خلال بناء القدرات داخل البنوك المركزية المحلية من أجل إعداد الأطر التمكينية اللازمة والحفاظ عليها.

اللاجئون

بصفته بنك الاتحاد الأوروبي، تقوم مهمة البنك الأوروبي للاستثمار على دعم سياسات الاتحاد الأوروبي داخل الاتحاد وخارجه على حد سواء، بما في ذلك الاستجابة للتحديات التي تفرضها الهجرة واسعة النطاق بطريقة فعالة. فالهجرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام التنمية الاقتصادية في بلدان المنشأ وتحتاج إلى معالجة من منظور تنموي.

بما أن أزمة اللاجئين أخذت في التصاعد، وبالتالي لا بد من تقديم المساعدات الإنسانية على شكل استثمارات لدعم التنمية الاقتصادية والقدرة على التكيف، فقد بدأ البنك بالنظر

في كيفية دعم المشاريع التي من شأنها تحسين المرونة الاقتصادية في المنطقة، وفق صلاحياته الحالية. وهذه الجهود تحتاج على وجه الخصوص إلى تعميق التعاون بين الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية والبنك، بما في ذلك في مجالات المساعدة التقنية والتمويل الميسر وتخفيف المخاطر.

التعاون

مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى

في العام 2015، واصل البنك شراكته الفعّالة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والممولين الدوليين ومنصات التعاون.

مثمر تم في وقت سابق مع منظمة العمل الدولية، يتم إعداد مشروع مشترك لدعم قياس أثر العمل لاستثمارات البنك الأوروبي للاستثمار في تونس، والتي سيتم تمويلها من خلال صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة من قبل الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل.

على مدار العام، واصل البنك الأوروبي للاستثمار تعاونه وجدده مع عدد من الشركاء من المؤسسات الأخرى، بما في ذلك الاتحاد من أجل المتوسط (حيث تم انتداب مسؤول رفيع المستوى من البنك)، ومركز مرسيليا للاندماج المتوسطي (بالشراكة مع البنك الدولي)، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. إضافة إلى ذلك، في إطار استمرار تعاون



صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة

تشكل **جمعية الجهات المانحة** هيئة للاستشارة وصناعة القرارات بالنسبة إلى صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة، وذلك عن طريق توفير التوجيه حول استراتيجية الصندوق وتوجهاته والموافقة على مقترحات المشاريع. يُذكر أن جمعية الجهات المانحة هي عبارة عن منتدى لهذه الجهات لمشاركة البنك الأوروبي للاستثمار في النقاشات الاستراتيجية والنقاشات حول السياسة في ما يتعلق بمجالات تركيز الصندوق وأولوياته.

منذ العام 2005 وصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة يدعم نشاطات البنك في منطقة الجوار الجنوبي من خلال تمويل المساعدة التقنية، ودعم بناء القدرات، والدراسات التحضيرية وعمليات رأس مال المخاطر. يُذكر أن **دول الجوار الجنوبي المؤهلة** **حاليًا للحصول على دعم صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة** هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا² وتونس.

موافقات

الصندوق ما بين العامين 2005 و2015

منذ بدء عملياته في العام 2005، وافق صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة على 65 عملية بقيمة إجمالية تبلغ 40 مليون يورو.

العمليات المصادق عليها لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة ما بين العامين 2005 و2015



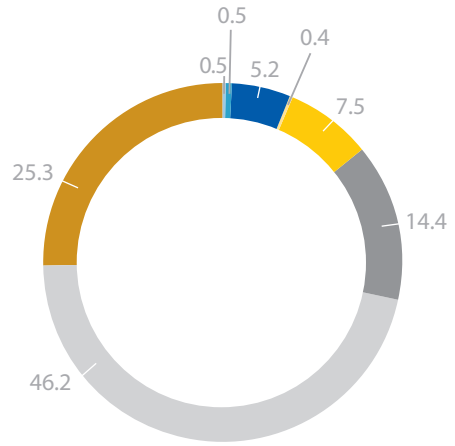
¹ يمكن أن يبدأ البنك الأوروبي للاستثمار بالعمل في ليبيا في حال توقيع اتفاق إطار معها.

² بعد عقوبات الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، علق البنك الأوروبي للاستثمار صرف القروض والعقود الاستشارية التقنية للمشاريع في سوريا.



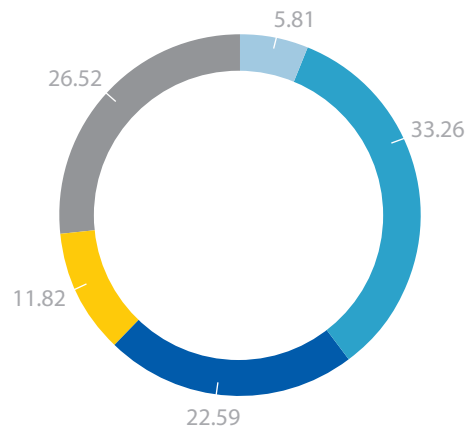
موافقات الصندوق وفق البلد
(بمليون يورو 2005-2015)

- الجزائر 0.5%
- مصر 0.5%
- الأردن 5.2%
- لبنان 0.4%
- المغرب 7.5%
- فلسطين 14.4%
- إقليمياً 46.2%
- تونس 25.3%



موافقات الصندوق وفق القطاع
(بمليون يورو 2005-2015)

- البيئة 5.81%
- المالي والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 33.26%
- البنية التحتية 22.59%
- قطاعات متعددة 11.82%
- البحوث والتنمية والابتكار ورأس المال البشري 26.52%



تصريحات الجهات المانحة

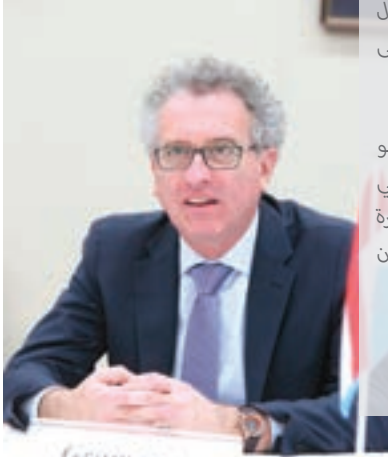
تنتج إنجازات صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة عن التعاون الوثيق بين البنك والمساهمين في الصندوق البنك من حيث تجميع الموارد المالية والمعرفة. فيما يلي وجهات نظر بعض المساهمين في الصندوق حول هذا الأخير:



"دخلت **المملكة المتحدة** في شراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار تقوم على إنشاء تمويل مخصص للأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة. فالتغير المناخي سيؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة. كما أن دول المنطقة تواجه بالفعل قيوداً كبيرة على النمو بسبب الضغوطات الناتجة عن الطاقة والمياه، والتعرض للنفط العالمي بأسعاره المتقلبة، فضلاً عن أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى. بالتالي، فإن تزايد الضغوطات على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية في المنطقة تحد بالفعل من ثروة الدول العربية ورفاهيتها.

إن مبادرة الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مبادرة رائدة نأمل أن تساعد على إطلاق طاقات مجموعة واسعة من النشاطات الصديقة للبيئة وذات نسبة الكربون المنخفضة، مما يساهم في النمو الاقتصادي والاستقرار ودعم الانتقال إلى حوكمة شاملة ومستقرة أكثر في المنطقة. هذا وتقدم المملكة المتحدة 15 مليون جنيه إسترليني على مدى أربع سنوات لهذه المبادرة بغية توفير المنح لدعم مفاهيم المرحلة الأولى لتصبح المشاريع قادرة على جذب التمويل، مما سيسهل التخطيط للمشاريع الصغيرة والإعداد لها وبناء القدرات في مختلف المؤسسات العامة والخاصة لتصميم المشاريع المناخية وإدارتها، وتطوير عدد صغير من عمليات الأسهم. بدأ العمل على مبادرة الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مؤخراً نسبياً. لذا فإننا نتطلع إلى رؤية النتائج الأولى وتأثير البرنامج في المنطقة في خلال العام المقبل. كما نأمل بأن تساهم الجهات المانحة الأخرى وتتضم إلى جهودها في هذه المبادرة".

سارة سنيهاومي
رئيسة الدائرة الأوروبية في
وزارة التنمية الدولية في
المملكة المتحدة



سعدت **لوكسمبورغ** هذا العام في أنها كانت تمكنت من الإعلان عن المساهمة بقيمة 1.2 مليون يورو، مخصصة على مدى ثلاث سنوات، إلى صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة. من خلال هذه المساهمة الإضافية في إطار مرحلة التمويل الجديدة، تؤكد لوكسمبورغ على دعمها المتواصل للصندوق.

يساهم عمل الصندوق في تسهيل تنفيذ مشاريع استثمارية سليمة ومستدامة هو مفتاح الاستجابة بشكل مناسب لاحتياجات منطقة الجوار الجنوبي. فمنذ إنشائه في العام 2005، لعب الصندوق دورًا بالغ الأهمية في تعزيز آفاق اقتصادية مستقرة على المدى الطويل، ومعالجة البطالة في صفوف الشباب على الجانب الآخر من هذا الحوض الذي أطلق عليه الرومان اسم "بحرنا" وكانوا فعلاً على حق".

بيار غراميجنا
وزير المالية في دوقية لوكسمبورغ



النمسا "قدم برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الجوار الجنوبي وساعد على تعزيز النمو والأعمال في المنطقة.


















فمنذ إطلاق برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة، عملت النمسا على دعمه بقوة كأداة فعّالة لتعزيز التحسن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وقد شددت في هذا السياق على أهمية صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة في بناء الكفاءة والقدرة وكذلك في دعم المبادرات الإقليمية ذات الصلة."

هرالد ويغلين
المدير العام للشؤون الأوروبية والعالمية
وزارة المالية الفدرالية

توقعات تمويل الصندوق

التمويل من الجهات المانحة:

يبين الجدول التالي المساهمات في صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة التي تم تلقيها إلى غاية 31 كانون الثاني/ ديسمبر 2015:

الجهة المانحة	مجموع المساهمات التي تم تلقيها غاية إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015 (بألف يورو)	تم تلقي منها في العام 2015 (بألف يورو)	المساهمات الجديدة التي تم التعهد بها في العام 2015 (بألف يورو)
 النمسا	2000		
 بلجيكا	2500		
 قبرص	1000		
 المفوضية الأوروبية	1000		
 فنلندا	1000		
 فرنسا	7000		
 ألمانيا	2000		
 اليونان	3000		
 إيرلندا	1000		
 إيطاليا	2500		
 لوكسمبورغ	4600	400	1200 ^(a)
 مالطا	1500		
 هولندا	2000		
 البرتغال	1000		
 إسبانيا	10000		
 السويد	1923		
 المملكة المتحدة	9866	6850 ^(b)	
المجموع	53 889	7 250	

^(a) في العام 2015، تعهدت حكومة لوكسمبورغ بمساهمة جديدة تبلغ 1.2 مليون يورو لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة، ودفعت الدفعة الأولى والتي بلغت 0.4 مليون يورو.

^(b) في العام 2015، دفعت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة 6 850 مليون يورو على دفعتين. وقد بلغ مجموع المبلغ الذي تعهدت به المملكة المتحدة 15 مليون جنيه استرليني وهو مكرس للأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التمويل من أطراف ثالثة

التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في الإمارات العربية المتحدة للمشاركة في تمويل دراسة حول "تقييم إمكانية تصنيع الطاقة المتجددة في دول الجوار الجنوبي"، مع دعم المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات في السويد لدراسة إقليمية مشتركة حول "تعزيز أثر تنمية القطاع الخاص على التحول الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي" ومع دعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي دراسة متعلقة بالمناخ حول "إمكانات إجراءات التخفيف من الخطر الملازمة على الصعيد الوطني في دول الجوار الجنوبي".

إلى جانب ذلك، ينقل صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة المنح المقدمة من أطراف ثالثة لأغراض محددة. إذ إن الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل يدعم المشاريع الإقليمية التي يقودها البنك الأوروبي للاستثمار. حتى الآن، تم استلام مساهمات الأطراف الثالثة أيضاً لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة وفقاً لاتفاقات

يظهر الجدول التالي المساهمات في صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة التي تم تلقيها من أطراف ثالثة غاية إلى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015:

الطرف الثالث (باليورو)	مجموع المساهمة (باليورو)	قُدّم منها في العام 2015 (باليورو)
الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل	16 250 991	12 862 209
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في أبو ظبي	18 075	
المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات في السويد	75 000	
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	100 000	100 000
المجموع	16 444 067	12 962 209



العام 2015

في لمحة

الإقراض

- تم التوقيع على أكثر من 1.4 مليار يورو من أجل 12 عملية جديدة في منطقة الجوار الجنوبي
- 50 في المئة من هذه التوقيعات في المنطقة دعمت العمل المناخي

الدمج

- بلغ مجموع أموال المنح المقدمة من خلال آلية تمويل استثمار الجوار التابعة للمفوضية الأوروبية 42 مليون يورو، ودعمت هذه الأموال عمليتين للبنك الأوروبي للاستثمار
- بلغ مجموع أموال المنح المقدمة من آلية تمويل استثمار الجوار 37 مليون يورو، وهو مبلغ مخصص لعمليتين يشارك البنك الأوروبي للاستثمار في تمويلهما بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية.

تقديم المشورة

عمليات صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة

- 3.6 مليون يورو لعمليات المساعدة التقنية الموافق عليها
- 3 مليون يورو لعمليات المساعدة التقنية الموقعة
- 2.3 مليون يورو للنفقات
- تم التوقيع على عملية رأس مال المخاطر وهي تشمل 2 مليون يورو "كوب ميد¹ في إطار "محفظة تمويل الأثر" الخاصة بصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة"

غيرها

- ثلاثة برامج استشارية ممولة من الاتحاد الأوروبي من أجل قطاع النقل (البرنامج الاستشاري لقطاع النقل في الجوار الجنوبي) وقطاع المياه (برنامج الاستثمار في النقاط الساخنة للبحر الأبيض المتوسط) والشراكات بين القطاعين العام والخاص (إعداد مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه)

1 هدفت المشاركة في صندوق الديون إلى دعم التعاونيات والاستثمارات المسؤولة، والاستثمارات البيئية والتمويل الأصغر في منطقة المتوسط

عمليات الصندوق الموافق عليها في العام 2015

في العام 2015، وافقت جمعية المانحين لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة على خمس عمليات جديدة بمبلغ إجمالي قدره 3.6 مليون يورو مقسم على النحو التالي:

- أربع عمليات قيمتها 1.6 مليون يورو ضمن إطار الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة، منها ثلاثة أنشطة دعم الاستثمار في لبنان والمغرب وفلسطين، فيما العملية الرابعة هي عملية إقليمية، أي دراسة عن إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني،
- قدمت إحدى الموافقات 2 مليون يورو في إطار نافذة التأثير بالاستثمار التابعة للصندوق بغية دعم استثمارات التمويل الأصغر في المنطقة.

عمليات الصندوق الموافق عليها في العام 2015	باليورو
كوب ميد-المشاركة في صندوق دين يدعم التمويل الأصغر والاقتصاد الاجتماعي في منطقة الجوار الجنوبي	2 مليون يورو
إمكانات إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني في بلدان الجوار الجنوبي دراسة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني- (إقليمية)	0.3 مليون يورو ¹
الدعم التقني لمشروع المياه والصرف الصحي جنوب لبنان- (لبنان)	0.15 مليون يورو
دراسة جدوى خط سكة حديد ما بين ملوسة وتطوان- (المغرب)	0.55 مليون يورو
تحلية مياه غزة- إعداد المشروع- (فلسطين)	0.6 مليون يورو
المجموع في العام 2015	3.6 مليون يورو

عمليات الصندوق المنجزة في العام 2015

في العام 2015، تم إنجاز ما مجموعه أربع عمليات بمبلغ إجمالي قدره 502 ألف يورو. يُذكر أن تقارير إنجاز عمليات الصندوق هذه ترد في الملحق 3:

عمليات الصندوق المنجزة في العام 2015	باليورو
تقييم إمكانات تصنيع الطاقة المتجددة في دول الجوار الجنوبي	71 900 يورو
دراسة جدوى حول الجاليات وإطلاق برنامج المساعدة في إنشاء مؤسسات مبتكرة في منطقة المتوسط	36 400 يورو
دراسة حول تأثير توظيف استثمارات البنى التحتية للبنك الأوروبي للاستثمار في بلدان الجوار الجنوبي	245 000 يورو
دراسة حول تعزيز أثر تنمية القطاع الخاص على التحول الديمقراطي في دول الجوار الجنوبي	148 870 يورو
المجموع في العام 2015	502 170 يورو

¹ 200 ألف يورو من الصندوق مع 100 ألف يورو إضافية من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

النافذة الهادفة لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة



برنامج الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يدعم العمل البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يكمُن دور هذا البرنامج في سد الفجوة الحالية لموارد المناخ المخصصة للمرحلة التحضيرية و/أو تخطيط المشاريع الصغيرة وإعدادها لمساعدة المشاريع لتصبح قادرة على جذب التمويل. ويمكن للتمويل من قبل هذا البرنامج أن يستخدم للعمليات من نوع الأسهم. كما أنه يقدم إطاراً متماسكاً ومتكاملاً لإكمال مجموعة الأدوات المالية المجزأة والمتاحة حالياً للعمل المناخي في المنطقة.

من خلال تحديد مشاريع جديدة للعمل المناخي وتطويرها، وكذلك من خلال التدخلات لتعزيز قدرة المؤسسات العامة والخاصة في دول الجوار الجنوبي، يدعم برنامج الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خفض الانبعاثات، وتعزيز المرونة تجاه المناخ، وتحسين أمن الطاقة، وتحسين البيئات التنظيمية وإنشاء وظائف جديدة مراعية للبيئة، وكذلك التحفيز على دعم المانحين لمزيد من الإجراءات المناخية. من خلال المساهمة في النمو والاستقرار الاقتصادي واسع النطاق، يتماشى البرنامج تمامًا مع عملية الانتقال إلى حوكمة شاملة ومستقرة أكثر في المنطقة.

من بين المقترحات التي قدمت في نيسان/إبريل 2014 في الاجتماع الوزاري لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة في أينا أن ينظر البنك في اعتماد أداة لتغيير المناخ للمنطقة مخصصة للجوار الجنوبي. إذ من شأن مثل هذه الأداة أن تعمل على تلبية التزام البنك الأفقي بدعم العمل المناخي كجزء من استراتيجيته للجوار الجنوبي، على النحو الذي أقره الوزراء في الاجتماع.

قام البنك الأوروبي للاستثمار، بالشراكة مع وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، بتطوير أداة جديدة شاملة لدعم العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه الأداة، أي برنامج الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي عبارة عن محفظة داخل الصندوق، بتمويل أولي قدره 51 مليون جنيه إسترليني من المملكة المتحدة لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات.

مخرجات برنامج الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- تحديد المشاريع
- المساعدة في إعداد المشاريع وتنفيذها
- تعميم العمل المناخي في مختلف أنواع المشاريع
- بناء القدرات لمجموعة من الوسطاء الماليين، والمقترضين من القطاع العام والجهات المعنية الأخرى لضمان تطوير أفضل مشاريع العمل المناخي
- أنشطة تحضيرية متعلقة بالخدمات الاستشارية والاستثمارات في العمل المناخي

تنقسم القيمة المضافة لبرنامج الأعمال المتعلقة بالمناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى شقين. أولاً، هو يساعد على إنتاج خط كبير من الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ وتحفيزه. ثانياً، هو يساعد على جعل مراعاة المناخ اتجاهًا سائدًا وعلى بناء القدرات في مجال المناخ من خلال محفظة استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار الكاملة في البلدان المتوسطة الشريكة. إن الأنشطة التي تعالج عمليتي التخفيف والتكيف، والتي هي معقدة ومتكاملة وعادة ما يصعب إعدادها، تتمتع بفرصة أفضل للدعم والتنفيذ بفضل البرنامج الذي يشكل أداة مفتوحة ترحب بمساهمات الجهات المانحة المهتمة.

محفظة

الاستثمار في الأثر

إن محفظة الاستثمار في الأثر، التي وافق عليها مانحو صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة في العام 2014، تمكّن البنك من توسيع نطاق الأدوات لتمويل أنشطة تنظيم المشاريع، ومن النظر في مشاريع القطاع الخاص التي يمكن أن يكون لها تأثير تنموي هام، والتي لا يمكن للبنك أن يقوم بها عادة بسبب المخاطر. هذا وتستهدف المحفظة الأسهم أو ضمانات أو استثمارات الديون التي تسعى إلى تحقيق تنمية معينة أو إلى الابتكار أو تحقيق الأهداف الاجتماعية.

وقد تمت الموافقة في العام 2014 والتوقيع على أول عملية استثمار من هذه المحفظة، وهي عبارة عن قرض ثانوي بقيمة مليون يورو لمؤسسة تيسير للقروض الصغرى في تونس. يُذكر أن هذا المشروع هو عملية البنك الأوروبي للاستثمار الأولى في تونس لدعم إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر الجديدة، مع هدف يكمن في الأثر الاجتماعي يستهدف صغار المزارعين والنساء ورجال الأعمال الشباب.

تيسير:

مؤسسة تمويل أصغر تونسية جديدة

الأهداف:

- تحقيق التعادل بين الأموال الخارجة والداخلية مع نهاية العام 2018.
- 25 ألف عميل ومحفظة من 60 مليون دينار تونسي مع نهاية العام 2018.

الوضع:

- تم التوقيع على المشروع في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2014 (مليون يورو)

تيسير منذ نهاية العام 2015:

- تم افتتاح 4 فروع، أكثر من 3 000 قرض فاعل، محفظة بقيمة 6 مليون دينار تونسي، منتجات مبتكرة.

كوب ميد:

أداة تمويل مبتكرة لمنطقة المتوسط

الأهداف:

- محفظة بقيمة 20 مليون يورو في 15 استثماراً عبر منطقة المتوسط.
- دعم القطاع التعاوني الناشئ والاقتصاد الاجتماعي.

الوضع:

- تم التوقيع على المشروع في 4 أيلول/ سبتمبر 2015 (2 مليون يورو)

كوب ميد منذ نهاية العام 2015:

- أصحاب مصلحة ملتزمون وأقوياء
- تمت أول عملية إنجاز
- تم تقديم أول عمليات للحصول على موافقة البنك

تمت الموافقة على مشروع كوب ميد والتوقيع عليه في العام 2015، وهو عبارة عن ثاني عملية أثر للصندوق. ويتكون المشروع من اشتراك يصل إلى 2 مليون يورو في شريحة ميزانين من السندات التي يصدرها صندوق كوب ميد، وهي عبارة عن آلية استثمارية لدعم الإدماج المالي في منطقة الجوار الجنوبي. سيوفر مشروع كوب ميد التمويل المستقر على المدى الطويل، بشكل أساسي على شكل قروض تابعة لمؤسسات التمويل الأصغر والوسطاء الماليين الآخرين، وذلك بهدف تعزيز هيكليّة التمويل، وتشجيعهم على توسيع نشاط الإقراض لصالح المشاريع الصغيرة والتعاونيات ومنشآت الاقتصاد الاجتماعي، والمبادرات الاقتصادية التي تقودها المنظمات غير الحكومية.

الصندوق الانتقالي

للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل

في نهاية العام 2015، تلقى الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساهمات بقيمة 215.9 مليون دولار أمريكي. وقد خصص هذا الصندوق أكثر من 21 مليون يورو (25 مليون دولار) لخمس برامج استشارية تقنية بقيادة البنك الأوروبي للاستثمار في دول الجوار الجنوبي: لوجيسميد سوفت (مصر، المغرب، تونس)؛ ترانس تراك (الأردن، مصر، المغرب، تونس)؛ برنامج نمو الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن. التمويل الإلكتروني (الأردن، مصر، المغرب) تحسين التوظيف في استثمارات البنية التحتية ورصده (تونس).

توفر شراكة دوفيل¹ الدعم لعمليات الانتقال السياسي والاقتصادي في مصر وتونس والمغرب وليبيا والأردن واليمن. وقد تم إنشاء الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتزويد البلدان بالخدمات الاستشارية التي تساعد على إجراء الإصلاحات السياسية اللازمة لبناء اقتصادات شاملة وشفافة أكثر، ولتعزيز التجارة والتكامل في المنطقة، ولخلق بيئة تمكن نمو القطاع الخاص.

المشاريع التي يقودها البنك الأوروبي للاستثمار والتي وافق عليها الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل

ترد المزيد من التفاصيل حول المشاريع في الملحق 4.

المشروع	الهدف
برنامج نمو الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن	يهدف المشروع إلى دعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن والحفاظ عليها، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات التي تتمتع بنمو ذي قيمة عالية لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال الابتكار
لوجيسميد	يشكل هذا المشروع فرصة للبنك الأوروبي للاستثمار للجمع ما بين الآليات غير المالية وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتوفير التدريب والتوجيه لرجال الأعمال
التمويل الإلكتروني	تحسين تنظيم القطاع اللوجستي وأدائه داخل البلد الواحد وعلى المستوى الإقليمي
ترانس تراك	تسهيل تطوير المنصات اللوجستية الأوروبية المتوسطة وتشغيلها
تحسين التوظيف في استثمارات البنية التحتية ورصده	تسهيل التبادل التجاري بين بلدان الجوار الجنوبي والاتحاد الأوروبي
	بناءً على النتائج التي توصلت لها دراسة سابقة ممولة من الصندوق، توفير الدعم الموجه للبنوك المركزية في المنطقة بغية تعزيز عملية تطوير حلول دفع مبتكرة للتجزئة، مثل الخدمات المالية الإلكترونية، والتي ستدعم توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية في جميع أنحاء المنطقة.
	يهدف مشروع ترانس تراك إلى تقليص الحواجز أمام التجارة والنقل وإلى تحسين البنية التحتية على طول الممرات التجارية الأهم في البلدان المعنية.
	يهدف المشروع إلى تقييم أثر الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية العامة على خلق فرص العمل، من حيث الكمية والتنوعية، عن طريق إنشاء نظام معلومات إدارية وتطبيق الدروس المستفادة من أجل تصميم أفضل المشاريع التي يمكن أن تخلق فرص عمل أفضل.

¹ <https://www.menatransitionfund.org/>

النافذة الهادفة لصندوق الدعم التابع لبرنامج
التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة

التقسيم المالي

المشروع وفق البلد	مصر	الأردن	المغرب	تونس	المجموع الكلي
برنامج نمو الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن		3 850 000 دولار			3 850 000 دولار
لوجيسميد	1 565 403 دولار		1 565 403 دولار	1 565 000 دولار	4 695 806 دولار
التمويل الإلكتروني	891 000 دولار	426 000 دولار	392 000 دولار		1 709 000 دولار
ترانس تراك	4 230 000 دولار	2 630 000 دولار	3 550 000 دولار	3 800 000 دولار	14 210 000 دولار
تحسين التوظيف في استثمارات البنية التحتية ورصده				609 500 دولار	609 500 دولار
المجموع	6 686 403 دولار	6 906 000 دولار	5 507 403 دولار	5 974 500 دولار	25 074 306 دولار



برامج بناء القدرات في صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة

برنامج التدريب الداخلي لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة

هذا التدريب على فترات تتراوح ما بين ثلاثة أشهر و12 شهرًا. في العام 2015، انضم ثمانية متدربين جدد للبنك.

وقد نجح برنامج التدريب في مساعدة المشاركين على بناء المهارات في مجالات مختلفة تتراوح ما بين التحليلات المالية والقانونية والسياسية، فضلًا عن تطوير الخبرة المهنية فيما هو جزء من بيئة عمل دولية ومتعددة الثقافات. ساعد برنامج التدريب المتدربين على الشروع في حياة مهنية ناجحة، سواء في بلدانهم أو في الاتحاد الأوروبي وفي كل من القطاعين العام والخاص.

منذ إنشائه في العام 2007، استقبل برنامج التدريب الداخلي للبنك-الصندوق 95 مهنيًا من الشباب من دول الجوار الجنوبي. ويسعى هذا البرنامج في الآن عينه إلى تقديم مساهمة قوية في التنمية المهنية للمتدربين وإلى الاستفادة من الخبرات والمعارف من منطقة الجوار الجنوبي.

كل عام يقدم البنك الأوروبي للاستثمار للشباب من دول الجوار الجنوبي الفرصة للمشاركة في البرنامج في مكتبها الرئيسي في لوكسمبورغ أو في أحد مكاتبه الخارجية، ويمتد

ترد في الجداول التالي إحصائيات برنامج تدريب الصندوق في 31/12/2015:



يبين التأثير الكبير لجميع المشاركين أن شعبية برنامج تدريب الصندوق تنمو أكثر وأكثر عامًا بعد عام.

بالنسبة إلى المتدربين الشباب، يفتح البرنامج آفاقًا جديدة، ويمكن أن يعطيهم دفعة أساسية لحياتهم المهنية.

التقسيم وفق البلد الأم	
عدد المتدربين	دول صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة
3	الجزائر
4	غزة/ الضفة الغربية
12	مصر
0	إسرائيل
3	الأردن
4	لبنان
29	المغرب
5	سوريا
10	تونس
25	تركيا
95	المجموع

التقسيم وفق الإدارات	
14	الأمانة العامة
41	إدارة العمليات
25	إدارة المشاريع
4	إدارة المالية
4	مكتب الرئيس المسؤول عن الامتثال
1	إدارة إدارة المخاطر
4	إدارة المعاملات وإعادة الهيكلة
2	معهد البنك الأوروبي للاستثمار
95	المجموع

آراء المتدربين:

"هذا التدريب هو من تجارب الحياة القليلة التي تحصل فيها على فوائد فقط: هيكلية كبيرة ومرنة، قوة عاملة دولية، بيئة مواظبة ومريحة وقرب من أكثر المشاريع تأثيرًا في العالم. سأترك البنك الأوروبي للاستثمار وبحوزتي أمتعة تشمل الملابس الشتوية، والذكريات طويلة الأمد من الأصدقاء والزملاء وشعور لا يقدر بثمن من الوضوح مع العلم بأن هذه التجربة قد حددت مسار مستقبل مسيرتي في الحياة".

مروان لطيف

(تشرين الأول/ أكتوبر 2015-نيسان/

إبريل 2016)، تونس



"البنك الأوروبي للاستثمار هو عبارة عن بيئة متعددة الثقافات يتم في إطارها تقييم أفكار الجميع بلا استثناء وتشجيعها واحترامها. لقد كانت هذه التجربة التأسيسية بمثابة تشجيع لنمو مستقبلي المهني وتنمية شخصيتي. في الواقع، أود أن أتخصص في مجال التنمية الدولية وبشكل خاص الوصول إلى التمويل في البلدان النامية".

خديجة برادا

(تموز/ يوليو 2015-حزيران/ يونيو 2016) المغرب



"يقدم تدريب الصندوق خبرة دولية قيمة مع فرصة للعمل مع أشخاص محترفين وموهوبين وملتزمين. فبيئة هذا التدريب هي عبارة عن مكان عمل ملهم ومحفز".

سلمى عديل

(تشرين الأول/ أكتوبر 2015-آذار/ مارس 2016)، الجزائر

يأتي المعارون ويجعبتهم مهاراتهم المهنية، فضلاً عن معرفتهم ببيئاتهم الوطنية، وهو أمر هام لعمليات البنك في دول الجوار الجنوبي. في المقابل، يتم تعزيز القدرات المهنية للمعارين ومعرفهم حول عمليات الإقراض. ولدى عودتهم إلى مؤسساتهم، سيتم تعزيز العلاقات بين المؤسسات المرسله والبنك الأوروبي للاستثمار.

المعارون من الاتحاد الأوروبي

من أجل تعزيز التعاون بين البنك الأوروبي للاستثمار ومؤسسات تمويل التنمية في الاتحاد الأوروبي والبنوك العامة، تم إطلاق مبادرة أخرى بتمويل معتمد يبلغ 300 ألف يورو في إطار الصندوق لتشجيع تبادل الموظفين مع هؤلاء الشركاء الأوروبيين.

في إطار شق "الإعارة الهادفة" من هذه المبادرة، يعمل المعارون من الاتحاد الأوروبي داخل البنك لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لدعم الأنشطة المشتركة، سواء التحضيرية أو تلك المتعلقة بالمشاريع في دول الجوار الجنوبي. في أعقاب إطلاق البرنامج في العام 2013، شارك شخصان معاران من الاتحاد الأوروبي في هذه المبادرة، عملاً في إدارة العمليات، أنهى أحدهما عمله في العام 2014 فيما لا يزال الثاني عاملاً في الإدارة.

برنامج الإعارة في برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة

بغية بناء القدرات البشرية والشراكات في منطقة الجوار الجنوبي، ومن أجل بلوغ أقصى قدر ممكن من تنوع الخبرات المتاحة للعمليات الخاصة بالبنك الأوروبي للاستثمار في هذه المنطقة، يرحب البنك بالمعارين من منطقة الجوار الجنوبي والاتحاد الأوروبي على حد سواء في إطار برنامجين ممولين من الصندوق.

المعارون من منطقة الجوار الجنوبي

إن برنامج الإعارة الخاص بالصندوق، بتمويل بقيمة 500 ألف يورو متاح للفترة الممتدة ما بين 2013 و2016، يسمح للمهنيين ذوي الخبرة من القطاع العام والخاص من دول الجوار الجنوبي بالانضمام إلى فرق البنك الأوروبي للاستثمار في لوكسمبورغ لمدة تصل إلى سنتين. يُذكر أن البنك لا يفرض نظام الحصص الجغرافية أو النظام القائم على عدد معين للرجال وعد النساء، ولكنه يهدف إلى تحقيق التوازن من حيث تمثيل المعارين في نهاية المرحلة التجريبية في العام 2016.

منذ إطلاق البرنامج في العام 2013، استضاف البنك الأوروبي للاستثمار ثلاثة معارين من مصر وفلسطين يعملون في إدارة العمليات كمسؤولين عن السياسة، فيما يعمل الثالث، وهو من تونس (انضم إلى البنك في كانون الأول/ ديسمبر 2015) كمسؤول عن التمويل المشترك. في العام 2015، أطلق البنك عملية توظيف أربعة معارين إضافيين.

برامج بناء القدرات في صندوق الدعم التابع
لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة



النشاطات العامة في العام 2015



منصة التنسيق بين شراكة دوفيل والمؤسسات المالية الدولية

لعب البنك الأوروبي للاستثمار دوراً قيادياً في منصة التنسيق بين شراكة دوفيل والمؤسسات المالية الدولية، والتي تولى البنك في إطارها الأمانة العامة في العام 2015. إلى جانب عدد من اجتماعات العمل التي عقدت على مدار السنة، لا بد من تسليط الضوء على حدث بارز عمل البنك على تنسيقه مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتسهيل المزيد من التبادلات بين المؤسسات المالية الدولية والصناديق العربية. وقد ضم هذا الاجتماع، وهو منتدى التعاون الدولي الأول في الكويت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ممثلين عن الصناديق العربية وعدد من المنظمات الدولية، كخطوة أولى في حوار مستمر بين هؤلاء الشركاء.

تشمل المخرجات الرئيسية للعام 2015 ما يلي:

- بناء علاقة مع مجموعة التنسيق العربية
- تقديم تقرير في خريف العام 2015 لشراكة دوفيل حول الإنجازات والخطوات المقبلة المحتملة للشراكة؛
- تطوير المنصة كمنتدى لمناقشة الوضع المتطور بسرعة ومعالجته، ولا سيما أزمة اللاجئين.



شباط/فبراير 2015

لوكسمبورغ: تسليم منصة شراكة دوفيل وبنك الاستثمار الأوروبي

28 نيسان/أبريل 2015

المؤتمر الرفيع المستوى لشراكة دوفيل ومجموعة الدول السبع:
الإدماج المالي المسؤول من أجل الإدماج الاجتماعي والاستقرار

22-18 أيار/مايو 2015

اللجنة التوجيهية للصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أيلول/سبتمبر 2015

ورشة عمل برشلونة حول خدمة تمويل الاتصالات اللاسلكية

أيلول/سبتمبر 2015

مؤتمر مجموعة الدول السبع حول إيجاد الوظائف بالترافق مع اجتماع لكبار المسؤولين

تشرين الأول/أكتوبر 2015

ليما: لقاء على هامش اجتماعات البنك الدولي/صندوق النقد الدولي لفصل الخريف

7-8 كانون الأول/ديسمبر 2015

اللجنة التوجيهية للصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا - القاهرة



ورشة عمل حول

”تقييم إمكانية تصنيع الطاقة المتجددة في بلدان الجوار الجنوبي“

أبوظبي، 21 كانون الثاني/يناير 2015

عقد البنك الأوروبي للاستثمار بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ورشة عمل في 21 كانون الثاني/يناير 2015 في أبوظبي (على هامش أسبوع أبوظبي للاستدامة) لعرض النتائج الأولية لدراسة بتمويل مشترك من الصندوق والوكالة حول ”إمكانات تصنيع الطاقة المتجددة في مصر والمغرب وتونس“ ومناقشتها.

وقد شارك في ورشة العمل هذه ممثلون حكوميون من مصر والمغرب وتونس فضلاً عن ممثلين من المنظمات الدولية والإقليمية (الإسكوا، جامعة الدول العربية، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، الاتحاد من أجل المتوسط، المجلس العالمي لطاقة الرياح، شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) وشركات القطاع الخاص من المغرب وتونس.

مؤتمر برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة الخامس عشر بعنوان "الابتكار، ريادة الأعمال والوظائف: تمويل الاستثمارات الرائدة في منطقة الجوار الجنوبي"،

لوكسمبورغ، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2015

في 26 تشرين الأول/ أكتوبر، شارك نحو 170 شخصاً من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي في مؤتمر برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة الخامس عشر. اجتمع المشاركون في مقر البنك الأوروبي للاستثمار في لوكسمبورغ، وناقشوا القضايا المتعلقة بموضوع "الابتكار، ريادة الأعمال والوظائف: تمويل الاستثمارات الرائدة في منطقة الجوار الجنوبي". وقد نظم البنك هذا الحدث بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط) ورئاسة الاتحاد الأوروبي التي تتولاها لوكسمبورغ.

عُقد المؤتمر، عقب اجتماع كبار المسؤولين في الاتحاد من أجل المتوسط. في خلال الكلمات الافتتاحية، أكد ممثلون رفيعو المستوى من الشركاء الثلاثة على المساهمة الكبيرة التي قدمتها الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لاقتصادات منطقة الجوار الجنوبي.

ندوة حول "تأثير توظيف عمليات البنى التحتية للبنك الأوروبي للاستثمار في بلدان الجوار الجنوبي" نظّمها البنك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية

(لوكسمبورغ، 11 آذار/ مارس 2015)

بناءً على ورش العمل الإقليمية السابقة، ومن أجل تشارك النتائج الرئيسية لدراسة حول تأثير التوظيف في استثمارات البنى التحتية للبنك الأوروبي للاستثمار في بلدان الجوار الجنوبي، عقدت ندوة في 11 آذار/ مارس 2015 في لوكسمبورغ. تم في إطارها عرض المنهجيات المستخدمة في الدراسة لتقييم نتائج سوق العمل من مشاريع البنية التحتية المختارة التي يمولها البنك في قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي والبيئة، وتلتها جلسة حول النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسات الحالة وتقييمات الاقتصاد الكلي في مصر والأردن والمغرب وتونس وحول التوصيات بشأن كيفية المضي قدماً. وفي الجلسة الختامية تم عرض ردود الفعل الأولية التي وردت في خلال ورشة العمل الإقليمية التي عقدت في الرباط في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، فضلاً عن الخطوط العريضة للإجراءات التي يتصورها البنك من أجل المضي قدماً في الدراسة، بما في ذلك عملية متابعة في تونس ممولة في إطار الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل.





مبادرة "الفضاء للمتوسط" على هامش الأسبوع الاقتصادي في الجوار الجنوبي،

مرسيليا، 5 تشرين الثاني / نوفمبر 2015

قدم البنك الأوروبي للاستثمار ووكالة الفضاء الأوروبية نتائج تعاونهما في مبادرة "الفضاء للمتوسط" في منطقة الجوار الجنوبي في تشرين الثاني / نوفمبر 2015 في مرسيليا، فرنسا، بمناسبة الأسبوع الاقتصادي في الجوار الجنوبي. قدم خبراء في مختلف القطاعات دراسات واعدة، ودار نقاش حول الطريقة التي يمكن من خلالها لشركات التكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي أن تكون أقرب إلى احتياجات السوق والفرص الناشئة في المغرب العربي والشرق الأدنى.

تأسست المبادرة بناءً على برنامج وكالة الفضاء الأوروبية وهو برنامج تطوير التطبيقات المتكاملة، وهي تهدف إلى توفير خدمات مستدامة جديدة ومبتكرة في إطار الشراكة الوثيقة مع المستخدمين النهائيين. كما أنها تركز على تجربة البنك في تقنيات الابتكار وتمويل تكنولوجيات الفضاء. وقد كانت هذه مبادرة على مدى العامين والنصف الماضيين تشجع على استخدام التطبيقات التي تعتمد على مزيج من القدرات والطاقت الفضائية والأرضية القائمة وتوسيعها.

مؤتمر "تمويل الاستثمار في البلدان الشريكة وبلدان الجوار"،

برلين، 19 آذار / مارس 2015

في 19 آذار / مارس 2015 عقد البنك الأوروبي للاستثمار، بالتعاون مع بنك التنمية الألماني وشركة "بي دي أي"، مؤتمراً حول تمويل المشاريع في البلدان النامية والبلدان المجاورة. وقد ألقى كلمات الافتتاح نائب رئيس البنك في ذلك الوقت، ويلهلم مولتيرير، وكريستيان موراش، عضو مجلس إدارة بنك التنمية الألماني- آيبكس.

كما في النشاطات المماثلة السابقة في بلدان أخرى، كان الهدف من هذا المؤتمر إتاحة أقصى قدر من الفرص للشركات الألمانية للمساهمة في التنمية الدولية عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار والمؤسسات المشابهة. من خلال الخطب والعروض، اكتشف المشاركون المزيد حول مجموعة كاملة من المنتجات المالية والخدمات الاستشارية التقنية التي يقدمها البنك.

أهداف الإقراض في البنك الأوروبي للاستثمار

استنادًا إلى خط المشروع المتنامي، يتزايد الطلب على موارد الصندوق. بالتالي، وبغية تلبية هذا الطلب المتزايد، سيسعى البنك إلى زيادة بقيمة 35 مليون يورو لتغطية احتياجات المشروع في خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2020.

في سياق ازدياد الطلب أيضًا، سيتم بذل الجهود لضمان برمجة متأنية وتحديد أولويات الدعم التقني الذي يقدمه الصندوق، مع تركيز الدعم على المجالات التي يمكنه فيها أن يقدم قيمة مضافة أكبر، مثل:

- تصميم المشروع ومراقبة الجودة والإشراف وتقديم المشورة التقنية في قطاع البنية التحتية، مع التركيز على تدابير كفاءة الطاقة، وسلامة عمليات التدقيق، وزيادة الفوائد البيئية.
- إدراج معرفة جديدة في البلدان التي وقعت الاتفاق الشامل وعميق الرؤيا للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، ونسهيل الانتقال إلى هيكلية أكثر توجهاً نحو الاتحاد الأوروبي في التجارة، والتقريب القانوني والتقارب من قواعد الاتحاد الأوروبي ومعاييرها.
- مشاريع ذات إمكانات لتحقيق الكفاءة والآثار غير المباشرة للاقتصاد. سيتم التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين والدمج الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية من خلال الاستثمار في أنشطة الصندوق في المستقبل.
- تماشيًا مع الأهداف الطموحة لتغير المناخ (يسعى البنك إلى تحقيق زيادة كبيرة في نسبة الإقراض لدعم الاستثمار المرتبط بالمناخ من 25 في المئة إلى 35 في المئة في البلدان النامية)، وستبقى مشاريع العمل المناخي تشكل أولوية وستكون مستهدفة في جميع قطاعات نشاط الصندوق.

بالنظر نحو المستقبل في ما يخص الدول الشريكة في الجوار الجنوبي، يتوقع البنك أن يستمر في لعب دوره بصفته الممول واسع النطاق في المنطقة مع العمل على مجالين من المجالات الأساسية من الأنشطة في المنطقة: تمويل البنية التحتية ودعم القطاع الخاص، مع تعزيز التركيز على عنصرين مشتركين بين القطاعات يشكلان أولوية رئيسية: التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وهو عبارة عن مصلحة استراتيجية مشتركة للدول الشريكة في الجوار الجنوبي والاتحاد الأوروبي؛ ودعم التكامل الإقليمي، الذي سيتوسع من خلال الاستثمار في البنية التحتية ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشير التطورات الأخيرة مثل الربيع العربي والأزمة السورية وتدفع اللاجئين إلى أن تعبئة الموارد التكاملية تشكل شرطًا لا غنى عنه لدعم التنمية الاقتصادية والمرونة الاقتصادية طويلة المدى وخلق فرص العمل. لهذا السبب، سيواصل البنك الأوروبي للاستثمار تمويل الاستثمار في البنية التحتية (بما في ذلك البنية التحتية للبلديات)، والنقل، والطاقة (بما في ذلك الطاقة المتجددة)، وتنمية القطاع الخاص (بما في ذلك زيادة المشاريع والتوظيف والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتمويل الأصغر)، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والتنمية الحضرية، وإدارة النفايات، والتعليم والصحة، فضلاً عن الأعمال التجارية الزراعية في المنطقة. ومن المتوقع أن يشهد مجموع حجم القروض فائضًا على مدى السنوات الخمس القادمة بقيمة 15 مليار يورو (البلدان المتوسطة الشريكة، تركيا)، والتي تضم أكثر من 12.5 مليار يورو لتركيا والأردن ولبنان ومصر.

أهداف صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة

تتجلى إمكانات كبيرة في الخطوات التي يمكن لصندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة اتخاذها لضمان جودة واستدامة استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار في دول الشراكة في الجوار الجنوبي في العام 2016 وما بعده.

نظرًا إلى الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة في المنطقة، من المتوقع ارتفاع الطلب على الدعم التقني والتمويل الميسر وتخفيف المخاطر، وبالتالي يخطط البنك في خلال العام 2016 لتوسيع نطاق نشاطات الصندوق.

التواصل بشكل أفضل من التعاون الوثيق بين البنك والجهات المانحة والعملاء، مما يمكن أن يؤدي إلى منهجية طويلة الأمد أكثر تنسيقًا واستراتيجية للدعم التقني ولتخطيط الاستثمار.

في ضوء **أزمة اللاجئين** المذكورة والتي أثرت إلى حد كبير على الجوار الجنوبي، سيعمل البنك بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة والعملاء لتقييم الوضع والاستجابة في إطار صلاحياته الحالية. ويهدف البنك إلى زيادة مرونة الاقتصاديات للبلدان المختلفة وسيتمجلى دور الصندوق في دعم عمل البنك في هذا الصدد.

سيتم بذل الجهود لتحسين تكامل الصندوق مع مصادر التمويل الأخرى. إن التعاون بين الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية عن طريق مزج المنح للاستثمارات والدعم التقني مع القروض ورأس مال المخاطر أمر يزداد أهمية في تمويل التنمية. إذ يجب ضمان مزيج جيد من التمويل المتاح من مصادر مختلفة بهدف زيادة التدفقات المالية اللازمة للتنمية.

يخطط البنك لتعزيز وضوح الصندوق والمعلومات حول إنجازاته، لهذا السبب يسعى إلى تحقيق نشاطات تواصل إضافية بحلول العام 2016 وما بعده. فمن المرجح أن يعزز



الملحقات المرتبطة بالصندوق

الملحق 1.

عمليات الصندوق الموافق عليها حتى 31/12/2015

في نهاية كانون الثاني/ ديسمبر 2015، تم إعداد/ العمل على/ الانتهاء من 65 عملية:
 - 46 عملية منجزة: 14.7 مليون يورو موقعة و14.19 مليون يورو منفقة
 - 15 عملية قيد التنفيذ: 17.3 مليون يورو موقعة و5.56 مليون يورو منفقة جزئياً
 - 4 عمليات قيد الإعداد: 2.3 مليون يورو موافق عليها وغير موقعة بعد

الرقم	البلد	العنوان	القطاع	المتعهد	الميزانية الموافق عليها (ألف يورو)	المبلغ الموقع	المبلغ المصروف	النسبة المئوية للمبلغ المصروف	نوع الدعم
العمليات المنجزة									
1	إقليمي	تحسين كفاءة تحويلات العمال	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	198.00	17 342.69	15 731.92	100%	دعم تقني (غيره)
2	إقليمي	برامج دعم القطاع المالي- مركز الشرق الأوسط الإقليمي للدعم التقني 1 و2- المرحلة الأولى المرحلة الثانية	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار، صندوق النقد الدولي	500.00	500.00	500.00	100%	دعم تقني (غيره)
3	الجزائر	دراسة وصول الشركات الصغيرة إلى أشكال التمويل الخارجي المستدامة	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار، وزارة المالية	195.00	195.00	195.00	100%	دراسة (غيره)
4	المغرب	دراسة عملية تعزيز الادخار الخاص على المدى الطويل	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار، وزارة المالية	180.00	183.42	179.74	98%	دراسة (غيره)
5	إقليمي	الاحتياجات اللوجستية في البلدان المتوسطة الشريكة: امكانيات تطوير شبكة منصة اللوجستية	النقل	البنك الأوروبي للاستثمار	597.39	597.39	597.39	100%	دراسة
6	إقليمي	مشروع تحديد آلية التنمية النظيفة في بلدان برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار	195.00	195.00	172.56	88%	دراسة
7	إقليمي	الركبة المالية لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار	189.00	189.00	189.00	100%	دراسة
8	إقليمي	تحليل الاستراتيجيات والسياسات العامة للسياحة في بلدان برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	البنك الأوروبي للاستثمار	200.00	200.00	198.66	99%	دراسة
9	إقليمي	برنامج دراسة مع خطة زرقاء	التغير المناخي/ البيئي	البنك الأوروبي للاستثمار	180.00	180.00	180.00	100%	دراسة
10	إقليمي	مراجعة خدمات تمويل التجارة القائمة على التجارة الأورو-متوسطة	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	80.00	80.00	80.00	100%	دراسة
11	إقليمي	إمكانية إنتاج الوقود الحيوي في بلدان برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار	200.00	199.00	173.53	87%	دراسة
12	إقليمي	مراجعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الأصغر	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	70.00	70.00	70.00	100%	دراسة
13	تونس	الدعم التقني المتعلق بصندوق رأس المال الأولي التونسي	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار، وزارة المالية، صندوق الودائع	125.00	125.00	125.00	100%	دعم تقني
14	إقليمي	استراتيجيات لتجديد المدن القديمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	التنمية الحضرية	البنك الأوروبي للاستثمار	185.00	160.95	160.95	100%	دراسة
15	المغرب	إدارة من نوع خاص وتشغيل أنظمة الري الحكومية في بلدان برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة: اختبار حالة في المغرب	البيئة والمياه	المكتب الإقليمي للتنمية الزراعية في لقر	1 000.00	581.36	581.36	100%	دعم تقني
16	إقليمي	تحديد العقبات التي تحول دون التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة وإزالتها	البيئة والمياه	البنك الأوروبي للاستثمار	200.00	200.00	200.00	100%	دراسة
17	تونس	تكيف المنتجات المالية مع تحويلات العمال، الدعم التقني لاتحاد البنوك التونسية	القطاع المالي	اتحاد البنوك التونسية	489.50	489.50	489.50	100%	دعم تقني

الرقم	البلد	العنوان	القطاع	المتعهد	الميزانية الموافق عليها (ألف يورو)	المبلغ الموقع	المبلغ المصرف	النسبة المئوية للمبلغ المصرف	نوع الدعم
18	إقليمي	مبادرة تطوير الأعمال في المتوسط	الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	البنك الأوروبي للاستثمار	200.00	198.98	198.45	%100	دراسة
19	الأردن	المخطط الرئيسي للطريق السريع في الأردن	النقل	الحكومة الأردنية	2 093.30	2 093.30	2 093.30	%100	دعم تقني
20	إقليمي	برنامج دراسة مع خطة زرقاء 2	الطاقة/ السياحة	البنك الأوروبي للاستثمار	850.00	850.00	850.00	%100	دعم تقني
21	تونس	الدعم التقني لملائكة الأعمال	الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	تونيفيست	160.00	159.65	153.86	%96	دعم تقني
22	إقليمي	الخطة الشمسية المتوسطة	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار	350.00	189.16	186.85	%99	دراسة
23	المغرب	شبكة حاضنات الأعمال	الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	البنك الأوروبي للاستثمار	300.00	284.72	279.00	%98	دعم تقني
24	المغرب	عملية حضرية في المدينة/ مكناس	التنمية الحضرية	البنك الأوروبي للاستثمار/ العمران	400.00	395.00	395.00	%100	دراسة
25	الأراضي الفلسطينية	المساعدة التقنية لحاضنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين	الأبحاث والتنمية والابتكار	البنك الأوروبي للاستثمار	194.60	194.60	194.60	%100	دعم تقني
26	إقليمي	وصول واسع النطاق لبلدان برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	الأبحاث والتنمية والابتكار	البنك الأوروبي للاستثمار	500.00	499.00	493.00	%99	دراسة
27	إقليمي	طرق بحرية سريعة	النقل	البنك الأوروبي للاستثمار	165.00	157.50	157.55	%100	دراسة
28	إقليمي	برنامج استثمار المدن 2030	التنمية الحضرية	البنك الأوروبي للاستثمار/ صندوق الودائع	400.00	480.00	480.00	%100	دعم تقني
29	تونس	التنافسية وتحديات التوظيف في تونس	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار	185.00	77.23	177.23	%100	دعم تقني
30	إقليمي	استخدام طاقات صناديق الثروة السيادية في دول الخليج من أجل البلدان المتوسطة الشريكة	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	190.00	190.00	190.00	%100	دراسة
31	إقليمي	الخدمات المالية الإلكترونية في الدول المتوسطة الشريكة	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	160.00	1 590.00	159.00	%100	دراسة
32	مصر	إعداد المشروع ودراسة عملية التنفيذ في إطار برنامج التنمية المجتمعية المدمجة والمستدامة	التنمية الحضرية	البنك الأوروبي للاستثمار	199.90	138.00	138.00	%100	دراسة
33	إقليمي	دراسة تحديد المشاريع في إطار مبادرة تمويل مشاريع البحر الأبيض المتوسط في المناطق الحضرية	التنمية الحضرية	البنك الأوروبي للاستثمار	250.00	250.00	250.00	%100	دراسة
34	تونس	تمويل رأس مال الشركات الناشئة	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار/ صندوق الودائع في تونس	02 000.00	1 775.00	1 775.00	%100	رأس مال المخاطر
35	إقليمي	الإطار القانوني للشركات بين القطاعين العام والخاص في منطقة برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار	80.00	80.00	80.00	%100	دراسة
36	إقليمي	خدمات FTFO - المركز الأوروبي للخبرات في الشركات بين القطاعين العام والخاص (2011) للشركات بين القطاعين العام والخاص في الدول المتوسطة الشريكة	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار	200.00	167.27	167.27	%100	دعم تقني
37	إقليمي	كفاءة الطاقة وبرنامج إعداد مشروع للطاقة المتجددة في المناطق الحضرية في البلدان المتوسطة الشريكة	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	199.00	189.00	189.00	%100	دراسة
38	إقليمي	إمكانات التمويل بالغ الصغر لخلق فرص العمل في البلدان المتوسطة الشريكة	القطاع المالي والشركات متناهية الصغر والمتوسطة	البنك الأوروبي للاستثمار	25.00	25.00	25.00	%100	دراسة
39	إقليمي	دراسة حول تمكين وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق رأس المال النمو عبر أسواق الصرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مخصصة (مبادرة SMEEx)	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار	35.00	35.00	35.00	%100	دراسة
		عم نشر الأنشطة الممولة من صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة في منطقة البرنامج							

الرقم	البلد	العنوان	القطاع	المتعهد	الميزانية الموافق عليها (ألف يورو)	المبلغ الموقع	المبلغ المصرف	النسبة المئوية للمبلغ المصرف	نوع الدعم
40	إقليمي	دعم ما قبل عملية إطلاق المركز الأورو متوسطي للتنمية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	القطاع المالي والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	البنك الأوروبي للاستثمار/ بروموز	250.00	250.00	236.78	95%	دعم تقني
41	إقليمي	اتفاقية التعاون بين البنك الأوروبي للاستثمار والشبكة الأورو-متوسطة لمعاهد الاقتصاد	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار، الشبكة الأورو-متوسطة لمعاهد الاقتصاد	400.00	400.00	400.00	100%	دراسات
42	إقليمي	تقييم إمكانات تصنيع الطاقة المتجددة في البلدان المتوسطة الشريكة	الطاقة	البنك الأوروبي للاستثمار/ الوكالة الدولية للطاقة المتجددة مع مساهمة بقيمة 25 ألف دولار أمريكي	71.00	52.93	52.93	100%	دراسة
					19.00	18.08	18.08	100%	
43	إقليمي	دراسة جدوى حول الجاليات وإطلاق برنامج المساعدة لإنشاء الشركات المبتكرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	رأس المال البشري	البنك الأوروبي للاستثمار	37.00	36.40	36.40	100%	دراسة تحضيرية
44	إقليمي	دراسة حول تأثير التوظيف في استثمارات البنية التحتية التي يمولها بنك الاستثمار الأوروبي في البلدان المتوسطة الشريكة	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار	245.00	245.00	231.17	94%	دراسة
45	إقليمي	تعزيز أثر تنمية القطاع الخاص على التحول الديمقراطي في البلدان المتوسطة الشريكة	الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	البنك الأوروبي للاستثمار	150.00	148.87	148.87	100%	دراسة
46	إقليمي	لوجيس ميد- المنصات اللوجستية لمنطقة الأورو متوسطة: الجزء 2، أ (تونس) الجزء 2 ب (المغرب)	النقل	البنك الأوروبي للاستثمار	1 000.00	237.50	237.50	100%	دراسة جدوى
							237.50	100%	
العمليات المنجزة (المدفوعة جزئياً)									
47	إقليمي	نافذة لنشر دراسات الصندوق	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار	450.00	450.00	315.36	70%	ندوات
48	إقليمي	الشبكات متعددة الشركاء ومركز التعلم (المساهمة في مركز مرسيليا للاندماج المتوسطي)	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار	500.00	500.00	468.50	70%	دعم تقني
49	الأراضي الفلسطينية	صندوق رأس مال المخاطر في الشرق الأوسط	الأبحاث والتنمية والابتكار	البنك الأوروبي للاستثمار	5 000.00	5 000.00	1 463.30	29%	رأس مال المخاطر (قرض استثماري)
50	إقليمي	برنامج التدريب التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة (المرحلة 1)	رأس المال البشري	البنك الأوروبي للاستثمار	700.00	700.00	700.00	100%	بناء قدرات
					400.00	400.00	400.00	100%	
					410.00	410.00	5.83	1%	
51	إقليمي	أعمال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة: الخطوة 1 (أ)	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار	400.00	400.00	400.00	100%	دعم تقني
					500.00	425.00	275.00	65%	
					765.00	760.00	219.63	29%	
					35.00	35.00	35.00	100%	
52	تونس	بناء القدرات في قطاع التمويل الأصغر التونسي	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار	4 000.00	4 000.00	800.00	20%	دعم تقني
53	إقليمي	مبادرة "الفضاء للمتوسط" مع وكالة الفضاء الأوروبية	متعدد القطاعات	البنك الأوروبي للاستثمار/ وكالة الفضاء الأوروبية	500.00	500.00	300.00	60%	دعم تقني
54	إقليمي	برنامج الإعارة التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	رأس المال البشري	البنك الأوروبي للاستثمار	500.00	500.00	143.99	29%	دعم تقني
55	تونس	تعزيز تنظيم الملكية الخاصة والخبرة المؤسساتية في تونس	القطاع المالي	البنك الأوروبي للاستثمار/ الوكالة الوطنية الفرنسية للتنمية	100.00	100.00	-	0%	دعم تقني

الملحقات
المرتبطة بالصندوق

نوع الدعم	النسبة المئوية للمبلغ المصروف	المبلغ المصروف	المبلغ الموقع	الميزانية الموافق عليها (ألف يورو)	المتعهد	القطاع	العنوان	البلد	الرقم
دراسة	%0		40.00	400.00	البنك الأوروبي للاستثمار	متعدد القطاعات	تعزيز التعاون مع الوكالات الثنائية في الاتحاد الأوروبي والبنوك العامة لإطلاق مبادرات مشتركة في البلدان المتوسطة الشريكة: (1) وضع دراسات مشتركة وعمليات المساعدة التقنية (2) دعم أنشطة مشتركة لبناء القدرات في المنطقة (3) الإعارة الهادفة (4) تصميم فعاليات نشر الرسالة مشتركة وتنفيذها	إقليمي	56
	%0		40.00						
	%67	120.00	180.00						
	%0								
رأس مال المخاطر (قرض استثماري/ العملة المحلية)	%0	-	1 000.00	1 000.00	البنك الأوروبي للاستثمار/ تيسير	القطاع المالي/ قطاع خاص	تيسير - قرض ثانوي لمؤسسات التمويل الأصغر في مجالات جديدة في تونس (في إطار محفظة أثر الاستثمار)	تونس	57
الدعم التقني (إعداد المشروع)	%24	283.00	1 188	1 200	البنك الأوروبي للاستثمار	الأبحاث والتنمية والابتكار (تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات)	الاستشارية التقنية لدعم برامج تسريع المشاريع الناشئة في منطقة برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة	إقليمي	58
رأس مال المخاطر (قرض استثماري)	%0	-	2 000	2 000	البنك الأوروبي للاستثمار / كوب ميد	التمويل والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	كوب ميد- المشاركة في صندوق دين لدعم التمويل الأصغر والاقتصاد الاجتماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط	إقليمي	59
الدعم التقني (إعداد المشروع)	%0	-	-	2 000	البنك الأوروبي للاستثمار/ المجلس الأوروبي	النقل	تعزيز أثر البرنامج الاستشاري لقطاع النقل في الجوار الجنوبي	إقليمي	60
	%0		320.00				دراسة جدوى إقامة صلة دائمة بين الطريق السريع 4هـ ومدينة بنزرت		
	%40	30.00	75.00				دراسة إقامة صلة دائمة بين الطريق السريع 4هـ ومدينة بنزرت؛ إشراف مستقل عن الأعمال الرئيسية		
							المساعدة التقنية من أجل توسيع وتحسين وظيفي من مطار قرطاج الدولي في تونس العاصمة		
الدعم التقني (إعداد المشروع)	0		595.76	600	البنك الأوروبي للاستثمار/ المجلس الأوروبي/ سلطات المياه الفلسطينية	الطاقة المتجددة (العمل المناخي)	إعداد مرافق محطة توليد الكهرباء لمحطة تحلية المياه غزة المركزية (تنفيذ إمدادات المياه إلى غزة، ومشروع تحلية مياه البحر (المرحلة أ) (تمديد مدة العقد (TA2012033 PS F10))	فلسطين	61
				1 250.00			العمليات المرخصة غير الموقعة		
الدعم التقني (إعداد المشروع)	%0	-	-	350.00	البنك الأوروبي للاستثمار	متعدد القطاعات	تعزيز أثر آلية تحضير مشروع الشراكات بين القطاعين العام والخاص	إقليمي	62
دعم تقني	%0	-	-	200.00	البنك الأوروبي للاستثمار	البيئة (العمل المناخي)	إمكانات إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني في بلدان الجوار الجنوبي-دراسة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني	إقليمي	63
				550.00		النقل (مستدام)	دراسة جدوى خط سكة حديد عالية الأداء ما بين ملوسة ونطوان، بما في ذلك دراسة الأثر البيئي والاجتماعي	المغرب	64
				150.00	مجلس الإنماء والإعمار في لبنان	المياه (العمل المناخي)	المساعدة التقنية لدعم مشروع الصرف الصحي في جنوب لبنان (تمديد (TA2010047 LB F10))	لبنان	65

الملحق 2.

العمليات الموافقة عليها في العام 2015

إمكانيات إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني في بلدان الجوار الجنوبي- دراسة إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني-(مشروع إقليمي) 0.3 مليون يورو

كوب ميد-(مشروع إقليمي) "المشاركة في صندوق دين يدعم التمويل الأصغر والاقتصاد الاجتماعي في منطقة الجوار الجنوبي" 2 مليون يورو

البلد: مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، فلسطين

المستفيد: بلدان الجوار الجنوبي القطاع: البيئة (العمل المناخي)

كجزء من استراتيجية المناخ الخاصة بالبنك الأوروبي للاستثمار، أجرى البنك أبحاثاً مكتبية لتقييم إمكانية زيادة

البلد: بلدان الجوار الجنوبي المستفيد: أصحاب المشاريع الصغيرة، والشركات الصغيرة العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي، والتعاونيات، والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص ذوي الدخل المتدني، والمبادرات الاقتصادية التي تقودها المنظمات غير الحكومية.

القطاع: القطاع الخاص

ويتكون المشروع من اشتراك يصل إلى 2 مليون يورو في شريحة ميزانين من السندات التي يصدرها صندوق كوب ميد، وهي عبارة عن آلية استثمارية لدعم الإدماج المالي في منطقة الجوار الجنوبي. سيوفر مشروع كوب ميد التمويل المستقر على المدى الطويل، بشكل أساسي على شكل قروض تابعة لمؤسسات التمويل الأصغر والوسطاء الماليين الآخرين، وذلك بهدف تعزيز هيكلية التمويل، وتشجيعهم على توسيع نشاط الإقراض لصالح المشاريع الصغيرة والتعاونيات ومنشآت الاقتصاد الاجتماعي، والمبادرات الاقتصادية التي تقودها المنظمات غير الحكومية.

المشروع عبارة عن ثاني عملية تتم في إطار محفظة الاستثمار في الأثر التابعة لصندوق، وهو عبارة عن مشروع تجريبي يتكون من استثمارات صغيرة من القطاع الخاص تسعى إلى تحقيق تنمية معينة أو إلى الابتكار أو تحقيق الأهداف الاجتماعية.

ومن المتوقع أن يسهم المشروع بفعالية في خلق فرص العمل وتنمية القطاع الخاص بفضل إمكانات الاقتصاد الاجتماعي كأداة لمكافحة الفقر والاستبعاد المالي. إن تمويل التعاونيات والاستثمارات المسؤولة اجتماعياً عبارة عن عملية مبتكرة جداً في منطقة الجوار الجنوبي، مع الإشارة إلى غياب أي أداة مشابهة تعمل في هذا السوق في الوقت الحالي.



الدعم التقني لمشروع المياه والصرف الصحي جنوب لبنان- (لبنان)، 0.15 مليون يورو

البلد: لبنان

المستفيد: مجلس الإنماء والإعمار، مؤسسة مياه
لبنان الجنوبي

القطاع: البيئة/ المياه (العمل المناخي)

تهدف عملية تقديم الدعم التقني هذه إلى دعم المروج والمؤسسات اللبنانية الأخرى المشاركة في إدارة وتنفيذ وتشغيل العملية الأولية للمشروع الاستثماري الممول من البنك الأوروبي للاستثمار لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي في صور.

تتجلى أهداف عملية الدعم التقني هذه لدعم تنفيذ مشروع الصرف الصحي في جنوب لبنان في ما يلي:

- دعم مجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي في تنفيذ مهامها بنجاح، والتي تقوم على إدارة المشتريات والبناء والمراحل التنفيذية لمشروع الصرف الصحي في جنوب لبنان (صور).
- دعم مجلس الإنماء والإعمار في استيفاء شروط صرف القرض المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار وكذلك متطلبات إعداد التقارير.
- مساعدة البلديات في منطقة المشروع على تصميم وشراء وبناء التوصيلات اللازمة بين أنظمة الجمع الجديدة الأساسية/ الثانوية وأنظمة الصرف الصحي المحلية التي تخدم الأسر.
- دعم التطوير المؤسسي لمؤسسة مياه لبنان الجنوبي من خلال تقديم المشورة والمساعدة في إنشاء إدارة خاصة بمياه الصرف الصحي، وتوظيف موظفين فنيين وتدريبهم لإدارة تجميع مياه الصرف الصحي ومحطات المعالجة في المناطق الواقعة ضمن مسؤولياتهم. وسيطلب من مؤسسة مياه لبنان الجنوبي التأكيد خطياً على أنه سيتم فعلياً إنشاء الإدارة الخاصة وسيتم تزويدها بالعدد الكافي من الموظفين.
- توفير التدريب لفريق عمل مؤسسة مياه لبنان الجنوبي على صعيد الإشراف على مرافق الصرف الصحي وإدارتها في المناطق التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

حجم الاستثمار في المناخ في دول الجوار الجنوبي، في ظل هدف سنوي يتجلى في 25 في المئة من إجمالي عمليات العمل المناخي. وقد ركز هذا البحث على مفهوم إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني وكيف يمكن تحويل هذه الإجراءات إلى مجموعة من المشاريع القادرة على جذب التمويل. وبناءً على نتائج هذه الأبحاث الداخلية التي قام بها البنك، تهدف هذه الدراسة إلى تسهيل تطبيق إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني في دول الجوار الجنوبي وإلى تحديد البيئة اللازمة للمؤسسات المالية الدولية لتمويل المشاريع الاستثمارية المرتبطة بها. بالتالي، ستركز هذه الدراسة بشكل خاص على تحديد العقبات التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص في تمويل إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني، من أجل تحديد سبل تعزيز هذه المشاركة. إن هذه الدراسة، التي يتم تمويلها بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ستوفر نهجاً متكاملاً لتنفيذ إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني في المنطقة، وستركز على المبادرات الأخرى القائمة.



دراسة جدوى خط سكة حديد ما بين ملوسة وتطوان-(المغرب)، 0.55 مليون يورو

البلد: المغرب

المستفيد: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك مع

المكتب الوطني للسكك الحديدية

القطاع: النقل/ البيئة والتغير المناخي

تحديد المشروع الاستثماري الأمثل للعنصر الأخير من طريق أتلانتيك التي تربط بين ملوسة وتطوان. ستتجلى النتيجة في تصميم مبدئي مع دراسة جدوى مرتبطة به وتقييم للأثر البيئي والاجتماعي. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ الاستثمار في العام 2020. وعند اتمام المشروع، سيصل خط السكك هذا من خلال الوصلة إلى طنجة إلى العنصر الجنوبي من محور السكك الحديدية عبر المغرب العربي بين أكادير والدار البيضاء وطنجة والمحور بين الغرب والشرق من شبكة النقل عبر البحر المتوسط، أي مكناس وفاس ووجدة. ستقوم الدراسة بتطوير مقترحات تفصيلية حول الجدوى ومراحل التصميم المبدئي للحصول على خط سكة حديدية جديد يتمتع بالكفاءة والفعالية بين ملوسة وتطوان. وستحدد الدراسة الطريقة المفضلة لتحسين الخصائص التشغيلية للخط، وإعداد التقديرات الاقتصادية والمالية للطريق.

يشتمل المشروع دراسة لتطوير السكك الحديدية للحصول على خط سكة حديدية جديد عالي الأداء في المغرب بين طنجة وتطوان ينطلق من ملوسة. هذا وستساعد العملية الاستشارية التقنية المكتب الوطني للسكك الحديدية على



تحلية مياه غزة - (فلسطين)، 0.6 مليون يورو

البلد: فلسطين
المستفيد: السلطات المسؤولة عن المياه في فلسطين
القطاع: الطاقة المتجددة (العمل المناخي)

يهدف هذا المشروع إلى شراء محطات توليد الطاقة من داخل وخارج المنشآت لتزويد محطة التحلية المركزية في غزة بالطاقة اللازمة. وسيتم على عنصر أساسي لمنشآت الطاقة تلك في عملها على هدف يكمن في تأمين مصادر الطاقة المتجددة لما يقارب 60 في المئة من إجمالي إمدادات الطاقة لمحطة التحلية المركزية في غزة. وسيضمن هذا المشروع إعداد عقدين منفصلين لعمليات الهندسة والمشترىات والبناء من جهة فضلاً عن عمليات التشغيل والصيانة من جهة أخرى. يُذكر أن الهدف الآخر للمشروع يكمن في إجراء دراسة جدوى لمحطة توليد الطاقة خارج المنشأة تشمل إعداد تقييم للأثر البيئي والاجتماعي.

وسيُسهم هذا المشروع في أمن المياه والطاقة في غزة من خلال توفير مصدر مستقل للطاقة لأكثر مصدر إمدادات مياه في القطاع.



الملحق 3.

العمليات المنفذة في العام 2015

وفي هذا السياق، يمكن للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تلك الخاصة بالطاقة المتجددة، أن تشكل إحدى الحلول لخلق فرص العمل التي تبرز حاجة شديدة إليها في المنطقة، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات دول الجوار الجنوبي.

وفقاً لدراسة الصندوق حول تمويل الطاقة المتجددة والاستثمار وفعالية الطاقة في البلدان المتوسطية الشريكة، تعتبر هذه المنطقة ذات إمكانات هائلة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يمكن أن تسهم في التصدي للنمو التدريجي في الطلب على الطاقة والمياه، وتحسين أمن الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ. هذا ويبين بحث آخر أنه، ونظراً إلى هذه الإمكانيات، يمكن لمنطقة الجوار الجنوبي يمكن أن تصبح من أهم منتجي الطاقة المتجددة في العالم.

إلى جانب ذلك، يركز صنّاع السياسات ومنتجو الطاقة على نحو متزايد على إمكانية إنتاج الطاقة المتجددة في البلدان المتوسطية الشريكة، لهذا السبب تم إطلاق عدد من المشاريع المتميزة، واقتراح العديد من المبادرات الإقليمية (إم إس بي، ميغريد، وما إلى ذلك). في الوقت نفسه، إلى جانب مشاريع الطاقة المتجددة في البلدان المتوسطية الشريكة، ظهر قدر من الاهتمام في تعزيز صناعات الطاقة المتجددة المحلية في هذه المنطقة، والتي يمكن أن تمكن تطوير اقتصاد صديق للبيئة ومستدام مع تأثيرات إيجابية على خلق فرص العمل والقيمة المضافة في الاقتصادات المحلية.

الأهداف والنتائج

يتجلى الهدف العام من البرنامج في تقييم قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير صناعات الطاقة المتجددة المحلية في المنطقة.

هذا ويتم تمويل هذه الدراسة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، من خلال صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة، وذلك بالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، بهدف تقييم قدرة مجموعة مختارة من دول الجوار الجنوبي على تطوير صناعات الطاقة المتجددة المحلية. ويشمل هدف هذه المهمة ثلاثة جوانب:

تقييم إمكانيات تصنيع الطاقة المتجددة في دول الجوار الجنوبي

البلد: مشروع إقليمي

المستفيد: بلدان الجوار الجنوبي

القطاع: الطاقة المتجددة

المستشار: مستشار فردي

المبلغ الموافق عليه: 90 ألف يورو

المبلغ الموقع عليه: 71 900 يورو

إجراء المناقصة: التفاوض على التنافسية

المدة: 18 شهراً

فترة التنفيذ: 16-4-2014 إلى 15-10-2015

السياق

تواجه بلدان الجوار الجنوبي اليوم تحديات هائلة على مستوى الطاقة متعلقة بزيادة الطلب وكذلك على مستوى أمن العرض والاستدامة البيئية. في هذا الإطار، يتوقع مرصد الطاقة للمتوسط أن ينمو الطلب على الطاقة في دول الجوار الجنوبي بنسبة أعلى بأربع مرات من الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب التوجهات الديموغرافية المستقبلية في المنطقة ونمو النشاط الاقتصادي فيها. في الوقت نفسه، حددت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ منطقة الجوار الجنوبي على أنها معرض بشكل خاص لآثار تغير المناخ.

فيما يتم في الوقت الحالي تنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في المنطقة، لا يزال من الضروري تطوير الإمكانيات الكاملة لـ"الشركات صديقة للبيئة" على الصعيد المحلي. فكما ورد في الدراسة صندوق الدعم التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطية للاستثمار والشراكة حول "تمويل الاستثمار في الطاقة المتجددة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقها" وكما شددت عليه مبادرة تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط وخطة الطاقة الشمسية المتوسطية، قامت بعض البلدان المتوسطية الشريكة فقط (مثل تونس والمغرب والأردن) بوضع خطط وطنية للطاقة المتجددة لإظهار التزامهما بتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد صديق للبيئة.

- تقييم المواقع التنافسية وإمكانات البلدان المتوسطة الشريكة المختارة في تصنيع مكونات الطاقة المتجددة الرئيسية. ويشمل هذا التقييم تحليل سلسلة توريد الطاقة المتجددة المحلية القائمة وفرص تصديرها، فضلاً عن احتمال دخول أطراف جديدة، سواء من القطاعات الصناعية المحلية، أو من الأطراف الدولية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا.
 - تحديد الفجوات في تطوير القدرات التصنيعية للطاقة المتجددة على الصعيد المحلي في كل بلد من البلدان التي شملتها الدراسة. وهذا يتطلب، لكل تكنولوجيا من التكنولوجيات، تحليل الحواجز التي تحول دون تطوير قدرات التصنيع المحلية، من حيث تنمية المهارات والتدريب، وتعقيد عمليات التصنيع، وتمويل التحسينات في الإنتاج الصناعي أو توسع القدرات، وغيرها.
 - تقديم توصيات لأصحاب المصلحة العامة والمؤسسات المالية الدولية الناشطة في منطقة الجوار الجنوبي لدعم تنمية القدرات الصناعية في قطاع الطاقة المتجددة.
- تركز هذه الدراسة على ثلاثة بلدان متوسطة شريكة تتمتع بالمزايا ذات الصلة من حيث إمكانات تنمية الطاقة المتجددة وهي مصر والمغرب وتونس. وقد تم اختيار هذه الدول الثلاث على أساس ثلاثة معايير رئيسية هي:
- وجود أهداف وطنية وسياسات دعم وإنجازات طموحة؛
 - إمكانات قوية في السوق وخبرة في مشاريع الطاقة المتجددة؛
 - أصول صناعية محلية ومستوى من الاستثمار المكرس للطاقة المتجددة.
- تركز الدراسة على تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي تتمتع الدول الرائدة المختارة بمزايا قوية فيها من حيث الموارد الطبيعية أو حجم السوق المحتمل أو السجل الحافل من الصناعات ذات الصلة. نتيجة لذلك، تم إدراج الألواح الضوئية الشمسية والطاقة الشمسية المركزة وطاقة الرياح البرية في نطاق الدراسة.
- وقد تم إجراء تحليل للفجوات في تطوير القدرات التصنيعية للطاقة المتجددة المحلية في كل بلد رائد في ما يتعلق بأربعة عوامل رئيسية للنجاح مدرجة أدناه:
- دعم سياسي جوهري يهدف إلى خلق سوق مستقرة على المدى الطويل؛
 - الأطراف المحليين التنافسية في السوق العالمية؛
 - إمكانات ابتكار صناعية قوية وقوى عاملة ماهرة؛

الاستنتاجات

تواجه البلدان المتوسطة الشريكة نموًا سكانيًا سريعًا يترافق مع الدخل المنخفض نسبيًا، والتحضر السريع، والاحتياجات الهامة على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهي تواجه تحديات بارزة في قطاع الطاقة: ففي الفترة الممتدة ما بين 2010 و2030، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 3 في المئة سنويًا، والطلب على الكهرباء بمعدل 6 في المئة سنويًا في خلال الفترة نفسها، وذلك وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹. نتيجة لذلك، سيكون من الضروري تأمين قدرات توليد طاقة إضافية لتلبية هذا الطلب. وبسبب هيكلية سوق الطاقة الخاص في المنطقة، والأهم من ذلك أسعار الطاقة المحلية فيها، لا يزال من المتوقع أن تكون هذه القدرة الإضافية مرتكزة بقوة على النفط والغاز.

مع ذلك، أصبحت الطاقة المتجددة بديلًا جذابًا بشكل متزايد لاستهلاك النفط والغاز المنزلي، حيث إن البلدان المتوسطة الشريكة تشمل إمكانات قوية لنشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة، ولا سيما من حيث الموارد الشمسية وطاقة الرياح وتوافر الأرض.

إلى جانب ذلك، تطرح الطاقة المتجددة فوائد اجتماعية واقتصادية وهي تعتبر فرصة للتنوع الصناعي، ولأنشطة سلسلة قيمة جديدة ولنقل التكنولوجيا، والتي من المتوقع أن تخلق فرص عمل كبيرة لتزايد عدد السكان في المنطقة.

¹ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: سياسات لدعم الاستثمار الخاص، 2013

دراسة أثر التوظيف في استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار في البنية التحتية في بلدان الجوار الجنوبي

البلد: مشروع إقليمي

المستفيد: بلدان الجوار الجنوبي

القطاع: العمالة

المستشار: مستشار فردي

المبلغ الموافق عليه: 245 ألف يورو

المبلغ الموقع عليه: 245 ألف يورو

إجراء المناقصة: التفاوض على التنافسية

المدة: 18 شهرًا

فترة التنفيذ: 2013-6-1 إلى 2015-4-15

السياق

لقد ألهم الربيع العربي، وعمق أزمة العمالة التي ساهمت في اشتعاله، البنك الأوروبي للاستثمار بإجراء دراسة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية حول أثر مشاريع البنك الخاصة بالبنية التحتية على خلق فرص العمل، من حيث الكمية والنوعية، في دول الجوار الجنوبي.

قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، شهدت معظم البلدان المتوسطة الشريكة التي يدعمها البنك الأوروبي للاستثمار معدلات نمو عالية وإصلاحات اقتصادية ناجحة في العديد من القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية. مع ذلك، فإن هذا النمو لم يترجم إلى فرص عمل كافية. هذا وعانت هذه البلدان من الركود العالمي في العام 2008، وعلى الرغم من بروز علامات مشجعة على الانتعاش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، بيد أن تقرير منظمة العمل الدولية حول العمالة العالمية للعام 2014 يعتبر أن هذه التحسينات الاقتصادية لن تكون كافية لاستيعاب اختلالات سوق العمل الرئيسية التي تراكمت في السنوات الأخيرة؛ فسياسات التنمية الحالية لا تولد فرص عمل كافية لعدد السكان الآخذ بالنمو بشكل سريع، كما أن العديد من العمال لا يجدون سوى وظائف هشة في ظل الاقتصاد غير الرسمي.

تشكل البطالة في صفوف الشباب تحديًا خاصًا في بلدان المنطقة، فمعدلاتها لا تزال من بين أعلى المعدلات في العالم. إضافة إلى ذلك، فإن أزمة اللاجئين السوريين تمارس ضغوطات كبيرة على الموارد الطبيعية والاقتصادات، بما في ذلك سوق العمل، في البلدان المتوسطة الشريكة، مثل الأردن ولبنان. في هذا الإطار، تبرز مخاوف قوية بشأن الآثار المترتبة على مستويات الأجور وظروف العمل، وعمالة الأطفال وزيادة الطابع غير الرسمي لسوق العمل.

الأهداف والنتائج

أجرى البنك الأوروبي للاستثمار بالتعاون مع منظمة العمل الدولية دراسة لوضع توصيات للبنك والبلدان الشريكة حول كيفية تحسين آثار توظيف مشاريع البنية التحتية، من حيث كمية فرص العمل ونوعيتها على حد سواء.

من المعروف أن الاستثمارات في البنية التحتية لديها القدرة على خلق فرص عمل بوتيرة سريعة، مع توفير أساس للنمو المستدام والشامل في المستقبل. بالتالي، من وجهة نظر السياسات، فإن الفهم الأفضل لآثار التوظيف في هذه المشاريع يمكن أن يؤدي إلى نتائج استثمار محسنة.

يكمن الهدف العام لهذه الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات العملية حول الطريقة التي يمكن من خلالها للبنك، بالتشاور مع البلدان الشريكة، تحسين تأثير العمالة في مشاريع البنية التحتية في المستقبل، في ظل القيود الحالية، سواء من حيث كمية الوظائف التي يتم إنشاؤها أو نوعيتها.

يُشار إلى أن الهدف المحدد للدراسة هو تقديم تحليل متعمق لنتائج التوظيف المختلفة للمشاريع الاستثمارية الممولة من البنك في قطاعات البنية التحتية الأساسية المختلفة في أربعة بلدان مختارة من الجوار الجنوبي وإصدار توصيات حول كيفية تقييم نتائج العمل في الاستثمارات المستقبلية ورصدها بشكل أفضل.

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين. ركز القسم الأول على تحليل مفصل لعدد مختار من المشاريع في أربعة بلدان، وهي مصر والأردن والمغرب وتونس، في أربعة قطاعات رئيسية هي النقل والطاقة والصرف الصحي والبيئة. ذلك فيما قدم الجزء الثاني تقييمًا حول عملية خلق فرص العمل غير المباشرة والمستحدثة، استنادًا إلى تقنيات وضع نماذج الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات العملية حول الطريقة التي يمكن من خلالها لبنك الاستثمار الأوروبي والبلدان الشريكة أن تسعى إلى تحسين تأثيرات التوظيف في مشاريع البنية التحتية.



تم عقد سلسلة من ورش العمل لتطوير نتائج الدراسة مع موظفي البنك الأوروبي للاستثمار (في لوكسمبورغ، في أيلول/سبتمبر 2014 وأذار/مارس 2015) وأصحاب المصلحة من مختلف أنحاء المنطقة (في الرباط، في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وفي القاهرة، في نيسان/إبريل 2015).

الاستنتاجات

تم نشر التقرير النهائي على الموقع الإلكتروني للبنك الأوروبي للاستثمار¹. وكانت الاستنتاجات الرئيسية كالتالي:

بناءً على تحليل مشاريع البنية التحتية المختارة التي يمولها البنك الأوروبي للاستثمار في المنطقة الجنوبية، وجدت الدراسة أن تأثير العمالة في عمليات البنك تأثير بارز، فهو يساهم في خلق الآلاف من فرص العمل في المنطقة كل عام.

لا تؤدي استثمارات البنك فقط إلى خلق فرص العمل المباشرة في قطاع البناء أو قطاعات التشغيل والصيانة، ولكن تؤدي أيضًا إلى خلق وظائف غير مباشرة ومستحدثة على طول سلسلة التوريد والنشاط الاقتصادي المتزايد.

يخلص التحليل الاقتصادي الكلي إلى أن عدد الوظائف غير المباشرة والمستحدثة التي تنشأ من خلال استثمارات البنك غالبًا ما يكون أكبر من عدد الوظائف المباشرة.

قدمت الدراسة أيضًا وسيلة لإعادة التدقيق في منهجية البنك لتقدير عملية خلق فرص العمل المباشرة خارج الاتحاد الأوروبي. فيما أن بعض التقديرات تستند إلى وكلاء يقدمون البيانات للاتحاد الأوروبي نظرًا لعدم وجود بيانات مناسبة حول المقاييس مثل تكاليف اليد العاملة، يبدو أن هناك مجال لتحسين المنهجية من خلال تطوير البيانات الوطنية التمثيلية، لاستخدامها في العمليات الحسابية.

من المحتمل أنه يمكن للمنهجية المقترحة لتقدير عملية خلق وظائف غير مباشرة أن تطبق، مع بناء قواعد البيانات والنماذج المناسبة في البلدان المعنية، على مختلف البلدان والقطاعات المختلفة لتحسين المعرفة والفهم الخاص بالصلات القائمة بين استثمارات البنك والآثار على التوظيف واسعة النطاق وطويلة المدى.

في ردود الفعل في ورشة العمل الإقليمية في الرباط، أعربت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك عن اهتمامها بالسعي إلى متابعة العمل على موضوع آثار التوظيف في

مشاريع البنية التحتية. تود الوزارة، على وجه التحديد، تطوير أداة موحدة وبسيطة لرصد فرص العمل وتقديم التقارير، وإيجاد سبل لتحسين تأثير فرص العمل عبر دورة حياة المشروع. وقد تمت الموافقة على اقتراح لتمويل هذا العمل من قبل الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من شراكة دوفيل في كانون الأول/ديسمبر 2015، ويعمل البنك حاليًا بالشراكة مع منظمة العمل الدولية والسلطات التونسية على تنفيذ المشروع.

<http://www.eib.org/infocentre/publications/all/ftf-study-on-the-employment-impact-of-eib-infrastructure-investments.htm>¹

دراسة جدوى حول الجاليات وإطلاق برنامج المساعدة في إنشاء مؤسسات مبتكرة في منطقة المتوسط¹

البلد: مشروع إقليمي

المستفيد: بلدان الجوار الجنوبي

القطاع: الطاقة المتجددة

المستشار: مستشار فردي

المبلغ الموافق عليه: 37 ألف يورو

المبلغ الموقع عليه: 36 400 يورو

إجراء المناقصة: التفاوض على التنافسية

المدة: 14 شهرًا

فترة التنفيذ: 11-7-2014 إلى 18-9-2015

السياق

يندرج تقديم الدعم لاقتصاد المعرفة والابتكار من بين الأولويات الرئيسية لبرنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة. وقد كان البنك الأوروبي للاستثمار يوفر الدعم المالي لتطوير المجمعات التكنولوجية والتمويل لتعزيز الابتكار في المنطقة. هذا ويتم التركيز بشكل خاص على المؤسسات والاكليات الضرورية لتعزيز الابتكار بما في ذلك العمل من خلال المشاريع والمساعدة التقنية التحضيرية في إطار مركز التكامل المتوسطي. كما كان البنك يبحث في إمكانية الاستفادة من الجاليات من منطقة الجوار الجنوبي التي تعيش في أوروبا، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على تنمية بلدانها.

ويتماشى الدعم التقني المقترح مع أهداف برنامج التسهيلات الأوروبية المتوسطة للاستثمار والشراكة المتعلقة بتطوير الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ودعم الابتكار في المنطقة الجنوبية. فتقديم الدعم لاقتصاد المعرفة، والبحث والتطوير والابتكار يندرج من بين الأولويات الرئيسية لبرنامج التسهيلات هذا الذي يعمل عليه البنك. هذا وكان البنك والبرنامج يقدمان الدعم المالي لتطوير المجمعات التكنولوجية والتمويل لتعزيز الابتكار في المنطقة. ويتم التركيز بشكل خاص على المؤسسات والاكليات الضرورية لتشجيع الابتكار، لا سيما من خلال الشركات المبتكرة الصغيرة ومتوسطة الحجم الناشئة مثل حاضنات الأعمال في إطار برنامج الابتكار الذي يعمل عليه البنك مع مركز التكامل المتوسطي. إلى جانب ذلك، كانت البنك وبرنامج التسهيلات يدعمان إنشاء أول شبكة "ملائكة الأعمال" لبلدان الجوار الجنوبي ويساعدان على تعزيز الشركات المبتكرة.

الأهداف والنتائج

يكمّن الهدف العام من برنامج الدعم التقني هذا في تقييم إمكانية رفع مستوى البرنامج الذي يساعد المهاجرين ذوي المؤهلات العالية الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي على تطوير مشروع قائم على الابتكار في بلدهم الأصلي، ودعم النمو المستدام الشامل والابتكار وخلق فرص العمل في دول الجوار الجنوبي.

تم تأسيس برنامج المساعدة في إنشاء مؤسسات مبتكرة في منطقة المتوسط الحالي في العام 2009 من قبل معهد الأبحاث من أجل التنمية، وهو معهد أبحاث عام فرنسي يهدف إلى دعم الأبحاث في الخارج وفي البلدان النامية. ويكمّن الهدف من البرنامج في تعزيز النمو الشامل المستدام والابتكار وخلق فرص العمل في دول الجوار الجنوبي. وهو يقوم على التعاون في احتضان المشاريع وتمويلها من قبل الشركاء في الشمال والجنوب.

ويتم تحديد المشاريع القائمة على الابتكار من خلال دعوة لتقديم الاقتراحات تستهدف الطلاب من المغرب وتونس والجزائر ولبنان المسجلين في برنامج الدراسات العليا أو الدكتوراه في الجامعات في جميع أنحاء فرنسا. وبمجرد اختيارهم، يحدد المشاركون خارطة طريق مع المعهد تتضمن مفهوم التنمية عن طريق عملية احتضان في فرنسا، تليها عملية احتضان في بلدهم الأم. ومن المفترض أن يتلقى المشترك الدعم لمدة أقصاها سنة واحدة من وجهة النظر القانونية والمالية والتقنية من الشركاء المعنيين في البرنامج. ويتم تمويل كل مشروع بما يصل إلى 35 ألف يورو (25 ألف يورو بتمويل من معهد الأبحاث من أجل التنمية و10 آلاف يورو بتمويل من جهات التنسيق في البلد الأم). يُذكر أن البرنامج مفتوح لجميع القطاعات (الطاقة، والصيدلة، والصحة، ومستحضرات التجميل، والتكنولوجيا الحيوية، والموارد الزراعية والبيئة وخدمات الأعمال، تكنولوجيا المعلومات/ أنظمة المعلومات).

يكمّن الهدف من توسيع البرنامج إلى دول أخرى من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار الجنوبي في خلق ما يقارب 300 شركة مبتكرة في البحر المتوسط بمعدل استمرار مقدّر يبلغ 80 في المئة. وقد كانت الأهداف المحددة لهذا الدعم التقني كالتالي:

- تحليل تدفقات المهاجرين المؤهلين تأهيلاً عالياً وحجم الجالية في دول الجوار الجنوبي.

- تحليل توزيع المهاجرين في البلدان الأوروبية.
- تقييم عدد من المرشحين الراغبين في تطوير شركات تكنولوجية في بلدانهم الأم.
- تحديد الوكالات أو الشركات المختصة في الدول الأوروبية لدعم رجال الأعمال هؤلاء المؤهلين تأهيلاً عالياً.
- تحديد الوكالات أو الشركات المختصة لتحديد موقع رجال الأعمال هؤلاء وتعبأتهم وتقديم الدعم لهم في دول الجوار الجنوبي.
- تحديد هيكلية الإدارة ومصادر التمويل المحتملة لتوسيع برنامج المساعدة في إنشاء مؤسسات مبتكرة في منطقة المتوسط.

أما المخرجات فهي التالية:

- التحليل الكمي والنوعي للمهاجرين المؤهلين تأهيلاً عالياً الذين يتدفقون من دول الجوار الجنوبي إلى أوروبا.
- تحليل المرشحين المحتملين لتطوير الأعمال التكنولوجية في بلدانهم الأم.



الاستنتاجات

تسطيع الجاليات من منطقة الجوار الجنوبي التي تعيش في أوروبا أن تؤثر بشكل كبير على تنمية بلدانها الأم، مع كون الهدف العام يكمن في دعم النمو الشامل المستدام والابتكار وخلق فرص عمل في بلدان الجوار الجنوبي.

تقيّم هذه الدراسة إمكانية رفع مستوى البرنامج ليشمل المهاجرين المؤهلين تأهيلاً عالياً الذين يعيشون في ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى، فضلاً عن توسيع قائمة البلدان الشريكة لتشمل الأردن ومصر وفلسطين.

وتقترح الدراسة إطاراً يمكن أن يساعد في تعزيز شركات القطاع الخاص المبتكرة في البلدان المتوسطة الشريكة. وتظهر النتائج أن أكثر من مليون شخص من الجاليات من البلدان المتوسطة الشريكة الذين يتمتعون بمهارات عالية يعيشون في أوروبا، مع إمكانية المشاركة في البرنامج. ويتم في هذا السياق اقتراح العديد من التحديات الاجتماعية والتجارية في الجوار الجنوبي، مثل تطوير الخدمات الرقمية والمدن الذكية والخدمات العالمية للمجتمعات المتغيرة والمشاريع الاجتماعية، بغية تعبئة المهنيين من الجاليات.

1 تم نشر التقرير النهائي على موقع البنك الأوروبي للاستثمار:

<http://www.eib.org/infocentre/publications/all/ftf-extending-paceim-to-mobilise-mediterranean-diaspora-entrepreneurs-in-europe.htm>



الملحق 4.

الصندوق الانتقالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مجموع خطوط المشاريع القائمة

المبلغ باليورو	وصف عمليات الدعم التقني	الاسم
500 000	معبر السلوم الحدودي: الخطة الرئيسية والتصميم النهائي	مصر
748 500	تعزيز الدمج المالي عن طريق الخدمات المالية الإلكترونية	مصر
70 000	تحديث الخطة الرئيسية وتقديرات التكلفة: معبر الأردن، العراق (الكرامة) تحديث الخطة الرئيسية وتقديرات التكلفة: معبر الأردن-العراق (الكرامة)	الأردن
778 000	دراسة جدوى حول خيارات عرض تطوير الموانئ في منطقة أغادير	المغرب
299 000	الدعم التقني لإعداد وتحسين وتطوير المرافق لمركزين حدوديين بين تونس والجزائر (ملولة وبوشبكة)	تونس
430 000	تحسين تأثير العمالة في مشاريع البنية التحتية في تونس ورصده	تونس
500 000	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: عملية نقل الدعم المؤسسي وبناء القدرات	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
1 132 400	المساعدة التقنية لإعادة تأهيل وتطوير الطريق 15 و65 في الأردن	الأردن
2 623 400	برنامج نمو الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن	الأردن
329 598	تعزيز الدمج المالي عبر الخدمات الآلية الإلكترونية	الأردن
548 300	دراسة حول الطريق السريع المركزي: رن 8 فاس-مراكش-دراسة الجدوى والتصميم الأولي	المغرب
248 500	التمويل والدفع الإلكتروني في المغرب: دراسة دولية حول التنظيمات والدعم المقدم للبنك المركزي	المغرب
49 500	الدعم التقني للإشراف على الدراسات في النماذج الإقليمية للمناطق اللوجستية-المملكة المغربية	المغرب
770 000	دراسة حول الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب التي تربط بين ولايات القصرين وسيدي بوزيد وقفصة وولايي صفاقس وقابس.	تونس
700 000	الدعم التقني لتسهيل التدفقات التجارية من خلال تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية	تونس
256 679	دراسة جدوى حول ترميم خط السكك الحديدية بين القلعة الصغيرة-الخرازية-القيروان صلة السكك الحديدية	تونس
1 931 843	الدعم التقني للوزارات المسؤولة عن الخدمات اللوجستية في مصر والمغرب وتونس لتنفيذ لوجيس ميد سوفت-الجزء الأول من المبادرة الإقليمية	مصر-المغرب-تونس
535 800	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: برنامج عمل على سلامة الطرق	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
12 451 520	مجموع المشروع الموافق عليه	

الملحق 5. القوائم المالية المختصرة

ميزانية عمومية

في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015
(بالألف يورو)

31-12-2014	31-12-2015	ملاحظات	
الأصول			
32 209	50 188	4	المبالغ النقدية وما يوازيها
1 461	2 581	6	استثمارات رأس مال المخاطر
208	407	7	أصول أخرى
33 878	53 176		مجموع الأصول
الالتزامات وموارد المساهمين			
التزامات			
8	8	10	التزامات أخرى
669	752	8	مبالغ مدينة لطرف ثالث
3 285	15 476	9	مساهمات طرف ثالث
3 962	16 236		مجموع الالتزامات
موارد المساهمين			
46 639	53 890	11	المساهمات
-16 723	-16 950		الأرباح التي تم الإبقاء عليها
29 916	36 940		مجموع موارد المساهمين
33 878	53 176		مجموع الالتزامات وموارد المساهمين

بيان دخل

للعام الذي انتهى في 31 كانون الثاني/ ديسمبر 2015
(بألف يورو)

ملاحظات	من 1-1-2015 إلى 31-12-2015	من 1-1-2014 إلى 31-12-2014
الفوائد والمدخلات المماثلة	-	1
الربح الصافي من استثمارات البنك في الصناديق الوحدوية	-	16
الربح الصافي من استثمارات رأس مال المخاطر	571	-
صافي الربح من العملات الأجنبية	450	952
مداخل أخرى	394	-
إجمالي المدخول التشغيلي	1 415	969
المشاريع الممولة	-1 553	-1 414
الخسارة الصافية من استثمارات رأس مال المخاطر	-	-546
نفقات إدارية عامة	-81	-33
نفقات أخرى	-8	-8
إجمالي التكاليف التشغيلية	-1 642	-2 001
الربح الصافي/ (الخسارة) الصافية للسنة المالية	-227	-1 032

The EIB wishes to thank the following promoters and suppliers for the photographs illustrating this report:
© EIB Library, © Shutterstock, © kateafter / Shutterstock.com, © EuropeAID, © AfDB/BAD, © Geraldine Bruneel,
© ADM, © Al Majmoua, © SES Astra S.A., © RedekProcyk/iStock, © IDE Technologies, © AfDB/BAD, © G8/ATBEI

Authorisation to reproduce or use these photos must be requested directly from the copyright holder.

Layout: EIB GraphicTeam.

Printed by Imprimerie Centrale on MagnoSatin paper using vegetable oil-based inks.
Certified in accordance with Forest Stewardship Council (FSC) rules, the paper consists
of 100% virgin fibre (of which at least 50% from well-managed forests).



مكتب الاستعلامات:

+352 4379-22000
+352 4379-62000
info@eib.org

البنك الأوروبي للاستثمار

100-98، بولفار كونراد أديناور
ل-2950 لوكسمبورغ
+352 4379-1
+352 437704
www.eib.org/ftf

الجهات المعنية بالعمليات

كريستوف كون
مدير قسم إدارة المهمة
+352 4379-87324
c.kuhn@eib.org

هاينز أولبرس
مدير قسم دول الجوار
+352 4379-87313
h.olbers@eib.org

أنديرس ريسبرغ
مدير شعبة صناديق الائتمان
والتمويل المختلط
+352 4379-86626
a.risberg@eib.org

ديونيسيوس كاسكاريليس
مدير وحدة صناديق الائتمان
والشراكات التمويلية
+352 4379-86108
d.kaskarelis@eib.org

الجوار الجنوبي وصندوق الدعم
التابع لبرنامج التسهيلات الأوروبية
المتوسطة للاستثمار والشراكة
التقرير السنوي للعام 2015

